وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وجباية

موسومة بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية في جودة القوائم المالية

من إعداد الطالبة:

– علي خالدية

– زواتنية سمير

تحت إشراف:

الدكتور بن قطيب علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
عزيرو راشدة	أستاذ محاضر – أ –	عضوا ومناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/06/16

الموسم الجامعي: 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد

والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد ...

نتقدم بخالص شكرنا وبالغ تقديرنا إلى الأستاذ **بن قطيب علي**

على مساعدته لنا وعلى صبره وعلمه وعلى كل مجهودات المبذولة من طرفه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرضين**

حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير"

وإلى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا ونصح لنا قولا

نسأل الله أن يجزيهم عنا خير جزاء

إهداء

إلى من ذاقت الويلات لإعداد جيل قادر على تبني موج العلم وتطور

وإلي سفيرة الحب والعطاء، إلى أمي الغالية منبع الحنان...

وإلى أبي العزيز الذي احتضن قسوة الحياة

ليعد فتاة قادرة على تحمل صعاب الحياة

حفظهما الله ورعهما وأطال في عمرهما؛

إلى كل من كان سندا لي في مسيرتي هذه

وإلي كل من كان له الفضل في اتمام دراستي وتحفيزي؛

إلى من شاركني كل جهد بذلته وكان سندا لي في كل خطوة؛

وإلى كل الأهل والأحباب والأصحاب؛

إلى كل انسان نبض قلبه بمشاعر انسانية نبيلة ظفر بها خصال العلم الطويلة

إليكم جميعا نهدي هذا العمل المتواضع

وتحية خالصة لكم نابعة من الفؤاد تحوي في طياتها رسالة حب وإخاء وتقدير ...

خالدية

إهداء

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشاؤها قبل يديها

إلى أمي الحبيبة حفظها الله؛

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

إلى أبي الغالي أدامه الله ذخرا لي؛

إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ بن قطيب علي**؛

إلى كل أفراد عائلتي حفظهم الله ورعاهم؛

إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة؛

إلى كل الأصدقاء وخاصة زميلتي التي كانت معي

في كل خطوة من أجل انجاز هذا البحث العلمي...

سمير

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة	
الفصل الأول: الدراسة النظرية لأهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية في تعزيز جودة القوائم المالية	
المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي	02
المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي	02
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	07
المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز الثقة واتخاذ القرارات	10
المبحث الثاني: معايير المحاسبة الإسلامية وجودة القوائم المالية	14
المطلب الأول: تعريف معايير المحاسبة الإسلامية	14
المطلب الثاني: أهم معايير المحاسبة الإسلامية	17
المطلب الثالث: تأثير المعايير الإسلامية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية	21
الفصل الثاني: دور المعايير في تحسين جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية	
المبحث الأول: جودة القوائم المالية وأسس تقييمها	26
المطلب الاول: مفهوم وخصائص جودة القوائم المالية	26
المطلب الثاني: أبعاد جودة القوائم المالية	30
المبحث الثاني: تأثير الافصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي	35

المطلب الأول: تأثير الافصاح المحاسبي على موثوقية المعلومات المالية	35
المطلب الثاني: مساهمة الافصاح في تقييم الاداء المالي	38
الفصل الثالث: دراسة تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في ماليزيا وأثر تطبيق التجربة في الجزائر	
المبحث الأول: واقع العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا	45
المطلب الأول: لمحة عن النظام المالي الماليزي	45
المطلب الثاني: الهيئات المشرفة (البنك المركزي – هيئة الشريعة)	49
المطلب الثالث: مدى اعتماد البنوك على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	51
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك الإسلامية الماليزية	53
المطلب الأول: دراسة عينة من البنوك الإسلامية الماليزية	53
المطلب الثاني: تحليل الإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج قائمة تحقق مستند إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	55
المطلب الثالث: ربط الإفصاح بمؤشرات الجودة (الشفافية – المقارنة – الموثوقية).	58
المبحث الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية	61
المطلب الأول: حجم البنوك الإسلامية في الجزائر	61
المطلب الثاني: نسبة التمويل الإسلامي	62
المطلب الثالث: تحديات الإفصاح في البنوك الإسلامية الجزائرية	64
المبحث الرابع: دراسة تطبيقية حول بنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر	66
المطلب الأول: ميزانية بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023	66
المطلب الثاني: ميزانية بنك السلام الجزائري لسنوات 2018-2022	77
المطلب الثالث: مقارنة بين مؤشرات نشاط مصرفي البركة والسلام	88
الخاتمة	92
المصادر والمراجع	95
الملاحق	101
الملخص	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفروقات الرئيسية بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والافصاح وفق المعايير الاسلامية	06
2-1	الإفصاح المحاسبي والإفصاح غير المالي	08
3-1	الإفصاح الالزامي والافصاح الطوعي	09
4-1	المعايير المعتمدة من قبل الهيئات الشرعية	18
1-3	حجم الودائع والقروض والتمويل التجاري للبنوك التجارية الماليزية (مليار دولار)	46
2-3	حجم السوق ونوع خدمات المؤسسات المالية غير المصرفية في ماليزيا (مليار دولار)	47
3-3	الإشراف البنك المركزي الماليزي على البنوك الإسلامية في ماليزيا	50
4-3	مقارنة بين Bank Islam Malaysia Berhad وMaybank Islamic من حيث الأداء المالي والشرعي	52
5-3	نظرة تحليلية لأداء ثلاثة من أبرز البنوك الإسلامية في ماليزيا	54
6-3	توزيع العقود الشرعية في البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى	56
7-3	المعالجة المحاسبية للزكاة في بعض البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى وكيفية إفصاحها عنها	57
8-3	العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية ومؤشرات الجودة (الشفافية، المقارنة، الموثوقية)	58
9-3	ربط المؤشرات مع البنوك الإسلامية الكبرى في ماليزيا	59
10-3	المعلومات المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر	62
11-3	يوضح أصول بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)	66
12-3	يوضح خصوم بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)	69

13-3	يوضح حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)	72
14-3	التمويلات حسب الأجل والصيغ الموافقة في بنك البركة الجزائري للفترة 2012 -2016	76
15-3	يوضح أصول مصرف السلام الجزائر لسنوات 2019-2023 (الوحدة: ألف دج)	78
16-3	يوضح خصوم مصرف السلام الجزائر لسنوات 2019-2023 (الوحدة: ألف دج)	80
17-3	تحليل أداء مصرف السلام الجزائر من خلال جدول حسابات النتائج	81
18-3	تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي للفترة 2018-2022	83
19-3	تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي بالنسب المئوية للفترة 2018-2022 (بالمليون دينار)	85
20-3	التزامات البنك تجاه الزبائن حسب نوع الوديعة في بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2022	87
21-3	مؤشرات النشاط لبنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر للفترة 2012-2019	88

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2019	101
02	التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2020	103
03	التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2021	105
04	التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2022	107
05	التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2020	109
06	التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2021	110
07	التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2022	112

المقدمة:

يعد الإفصاح المحاسبي من الركائز الأساسية في تعزيز جودة القوائم المالية، إذ يمثل الأداة التي من خلالها تعرض المعلومات المالية بشفافية ووضوح، مما يسمح لمستخدمي هذه القوائم باتخاذ قرارات مالية واقتصادية سليمة ومستنيرة، وتزداد أهمية الإفصاح عندما يتم تطبيقه وفقًا لمعايير محاسبية موثوقة ومقبولة، حيث تعمل هذه المعايير على توحيد أساليب إعداد وعرض المعلومات المالية، بما يعزز من مصداقيتها وموثوقيتها.

وفي هذا الإطار تأتي معايير المحاسبة الإسلامية كإطار متكامل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويولي اهتمامًا خاصًا بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية، إلى جانب الجوانب المالية والاقتصادية، وإن تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية يسهم بفعالية في رفع جودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، من خلال ضمان الشفافية والعدل في تقديم البيانات وهو ما يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين في هذه القوائم.

وقد شهدت ماليزيا باعتبارها من الدول الرائدة في مجال المحاسبة الإسلامية تطبيقا عمليا ومتطورا لهذه المعايير، حيث تمكنت من بناء نظام إفصاح محاسبي متماسك يدعم نمو الأسواق المالية ويزيد من قدرة المؤسسات على جذب الاستثمارات، وتعدّ تجربة ماليزيا نموذجا مهما يمكن أن تستفيد منه الجزائر، التي تسعى لتطوير منظومتها المحاسبية وتعزيز جودة تقاريرها المالية من خلال تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية، بما ينسجم مع تطلعاتها نحو دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور معايير الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال تحليل تجربة ماليزيا وأثر تطبيقها على البيئة المحاسبية في الجزائر مع التركيز على الجوانب التي يمكن تطويرها لتتناسب مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومتطلباته.

1. الإشكالية:

تبرز الإشكالية الأساسية لدراستنا في:

كيف يؤثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة القوائم المالية؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ما مدى أهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية في تعزيز جودة القوائم المالية؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية؟
- كيف يؤثر تحسين جودة الإفصاح المحاسبي على ثقة المستثمرين والمستخدمين في القوائم المالية الجزائرية؟
- كيف يؤثر تطبيق معايير الإفصاح الإسلامية على شفافية التقارير المالية والمؤسسية في البنوك؟

3. فرضيات الدراسة:

- تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي وفق المحاسبة الإسلامية في المؤسسات الماليزية يساهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة شفافية القوائم المالية؛
- يمكن تكييف تجربة ماليزيا في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية بنجاح في البيئة الاقتصادية والثقافية للجزائر، مع ضرورة مراعاة خصوصيات السوق المحلي؛
- تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الإسلامية يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين في القوائم المالية الجزائرية، مما يدعم الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات.

4. أهمية الدراسة:

تكتسب دراستنا أهمية بالغة على المستويين النظري والعملي، إذ تسعى إلى توضيح دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الإسلامية في جودة القوائم المالية، مع الاستفادة من التجربة الماليزية الناجحة كنموذج تطبيقي، وتساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في مجال المحاسبة الإسلامية، كما تقدم إرشادات عملية للمؤسسات الجزائرية لتطوير آليات الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية والثقة لدى المستثمرين والمستخدمين،

مما يدعم الاستقرار الاقتصادي وتنمية الأسواق المالية الوطنية، كما تمثل الدراسة مرجعًا هامًا للهيئات الرقابية وصناع القرار في وضع سياسات تدعم تطبيق هذه المعايير بما يتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات الشريعة الإسلامية.

5. أهداف الدراسة:

- تحليل معايير الإفصاح المحاسبي وفق المحاسبة الإسلامية وتحديد أهميتها ودورها في تحسين جودة القوائم المالية؛
- تقييم مدى إمكانية تكييف وتطبيق هذه المعايير في البيئة الاقتصادية والثقافية للجزائر مع مراعاة خصوصياتها؛
- تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية؛
- بحث أثر تحسين جودة الإفصاح المحاسبي على ثقة المستثمرين والمستخدمين في القوائم المالية في الجزائر؛
- دراسة تجربة ماليزيا في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية، وتسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجربة؛
- اقتراح توصيات عملية لدعم وتعزيز تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية في البنوك الجزائرية.

6. مبررات اختيار الدراسة:

تنبع مبررات اختيار هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لموضوع جودة القوائم المالية ودور الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية والثقة لدى مستخدمي المعلومات المالية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة الإسلامية التي تلبي متطلبات البيئات ذات الطابع الإسلامي، كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى التجربة الماليزية الرائدة في تطبيق هذه المعايير بنجاح، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية تكييف هذه التجربة مع الخصوصيات الاقتصادية والثقافية للجزائر، بالإضافة إلى ذلك تعاني العديد من البنوك الجزائرية من تحديات في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية، الأمر الذي يستدعي دراسة معمقة لتحديد هذه المعوقات واقتراح حلول عملية تساعد على تحسين جودة التقارير المالية، ولذلك فإن اختيار هذا

الموضوع يعكس حاجة ملحة لفهم الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذا المجال، بما يسهم في تطوير البيئة المحاسبية في الجزائر ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

7. صعوبات الدراسة:

واجهنا في هاته الدراسة عدة صعوبات تمثلت في محدودية المصادر والمراجع المتعلقة بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية في السياق الجزائري، مما استدعى الاعتماد على دراسات مقارنة وتجارب دول أخرى مثل ماليزيا، كما شكلت الخصوصيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزائر تحديا في محاولة تكييف وتحليل التجربة الماليزية بشكل دقيق، بالإضافة إلى ذلك كانت صعوبة الحصول على بيانات ميدانية موثوقة من البنوك الجزائرية التي تطبق هذه المعايير عائقا أمام جمع معلومات أولية دقيقة خاصة فيما يتعلق بالعقبات العملية التي تواجهها، وأخيرا قد تؤثر بعض المعوقات القانونية والتنظيمية على إمكانية دراسة التطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية بشكل شامل مما حتم علينا التركيز على تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية المتاحة.

8. الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من العناصر الأساسية في بناء البحث العلمي بحيث توفر أساسًا نظريًا لفهم الموضوع المطروح ودعمًا للمنهجية المعتمدة، في هذا السياق تتنوع الدراسات السابقة بين تلك المكتوبة باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية مما يتيح تنوعًا في مصادر المعرفة، ومن خلال استعراض هذه الدراسات يمكننا تحديد الفجوات البحثية التي لم تتناول بعد مما يساعد في كيفية إضافته إلى المعرفة العلمية الحالية.

أولا. الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة محمد حسان بن مالك ومحمد البشير غوالي (2023) بعنوان: **أثر قياس معايير الافصاح المحاسبي المستند على القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي "دراسة تطبيقية لمدى تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للشركات الناشطة في الجنوب"**، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من الشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، بداية بتحليل الجوانب النظرية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعالجات المحاسبية

الخاصـــة بها وتحليل العلاقة بين القياس المحاســـبي وفق القيمة العادلة والخصـــائص النوعية للمعلومات المحاسـبية، وأخبرا تأثير القياس المحاسـبي المسـتند إلى القيمة العادلة على الخصـائص النوعية للمعلومات المالية وتم اسـتعمال 84 اسـتمارة اسـتبيان، وأظهرت نتائج الدراسـة إلى وجود تأثير إجابي لاسـتعمال القيمة العادلة في الرفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2. دراسة باسل فهد عبد الحميد قشلان (2021) بعنوان: **أثر تطبيق منهج الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاســـبة الإســـلامية على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضـــواء الأزمة المالية العالمية،** اهتمت هاته الدراســـة بالاهتمام بتطبيق محاســـبة القيمة العادلة على البيانات المالية للمنشـــاة في ظروف التضـخم الاقتصـادي بنفس الاهتمام كما هو حاليا في حالة الأزمة المالية العالمية، هدفت الدراسـة إلى معرفة أثر القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضـــواء الأزمة المالية العالمية. اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات وكانت أهم النتائج إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للبنوك الأردنية قد لا تعكس واقع حال البنوك من حيث تأثير على الدخل وحقوق الملكية مقارنة مع المعلومات التكلفة التاريخية بحيث تأثر الدخل وحقوق الملكية سلبا لتظهر وضع المنشأة بحسب الوضع الاقتصادي.

3. دراســة ســامية كاهي (2020) بعنوان: **أثر بدائل القياس على الخصــائص النوعية للمعلومات المالية دراســة عينة من المحاســبين بولاية ورقلة،** هدفت هذه الدراسـة إلى تبيان أثر اسـتخدام بدائل متعددة للقياس المحاســـبي على الخصـــائص النوعية للمعلومات المالية، وذلك من خلال عرض مختلف بدائل القياس المحاســـبي وتقييمها باعتبار أن كل بديل يتلاءم مع مكان وزمان تطبيقه ومحاولة معرفة مدى إمكانية تطبيق بهذه البدائل في البيئة المحاســبية الجزائرية، وانعكاســها على جودة المعلومات المالية ولتحقيق هذه الدراســة وأهدافها، فقد اعتمد الباحث على المنهج التجريبي وهذا باســـتخدام أداة الاســـتبيان، بغية الوقوف على آراء المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة في ولاية ورقلة والذي بلغ عددهم (75) فرد.

فتوصـلت الدراسـة إلى أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون فكرة اسـتخدام بدائل متعددة للقياس المحاسـبي في المؤسـسـات الاقتصـادية بالرغم ما أظهرت الحاجة إليها، وأن تطبيق بدائل متعددة للقياس المحاسـبي من شأنه أن يؤثر على مصداقية المعلومات المالية.

4. دراسة جميل حسن النجار (2019) تحت عنوان: **أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية "دراسة تطبيقية من وجهة نظر المحاسبة الإسلامية"**، تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

5. دراسة محمد زرقون وفارس بن يدير (2019) بعنوان: **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وفق معايير المحاسبة الإسلامية (دراسة ميدانية لفئتين المحاسبة فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين)**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية في الجزائر وللوصول إلى الأهداف والنتائج، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن لمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وأيضا هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي والمالي لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الافصاح بموجبها، بالإضافة إلى تطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات لمحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

6. دراسة فتيحة بودرهم (2017) بعنوان: **واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبة الجزائرية (دراسة ميدانية)**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية, وذلك بالتعرض إلى أهم جوانب لإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة أول التعرف على مدى أهمية

تبني النظام المحاسبي المالي (scf) لنموذج القيمة العادلة، أما ثانيا عرفة كيفية تأثيرها في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهمها خاصية الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم القابلية للمقارنة ولتحقيق أهداف ونتائج هذه الدراسة, قمنا بدراسة تطبيقية أجريت لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المطروحة حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات منها الأولية ومنها الثانوية فمن خلالها تم تصميم استمارة الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث أمكن من خلالها استطلاع رأي الفئة المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة، وقد اعتمدنا في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وأظهرت نتائج تحليل بيانات هذه الدراسة على أن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وان مفهوم محاسبة القيمة العادلة ل يناسب متخذي القرار داخل البيئة المحاسبية الجزائرية، وقد توصلت أيضا هذه الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات عديدة تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

ثانيا. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1. دراسة Mark J. Kohlbeck, Jeffrey R. Cohen, and Lori L. Holder Webb (2022) بعنوان: **حالة حقوق الامتياز المعاد امتلاكها إلى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالافصاح المحاسبي فيما يتعلق انخفاض قيمة جودة القوائم المالية**، حيث تركزت دراستهما على أحد القيم الرئيسية لقيمة العادلة وتوصل إلى نتائج من بينها، تطوير حكم مدقق الحسابات على أساس القيمة العادلة بتطوير معايير المحاسبة.

2. دراسة Christian Laux and Christian Lenz (2022) بعنوان: **هل ساهمت جودة القوائم المالية في الأزمة المالية**، بحيث هدف إلى مناقشة الجدل الكبير حول ماهو جديد ومختلف في المحاسبة الحديثة، حيث بعد الأزمة المالية أصبح النقاش عن سلبيات وايجابيات القيمة العادلة والتحدي الكبير في المستقبل لواضعي المعايير وكان الدراسة في المؤسسة الاتحادية للارصدة الجوية وتوصل إلى نتائج أهمها، القياس وفق التكلفة التاريخية ليست هي الحل الأمثل لمشاكل القيمة العادلة.

3. دراسة Wayne Landsman (2021) بعنوان: **الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية**، تهدف الى عرض الآثار على التنظيم المصرفي إلى التعرف ما اذا كانت المحاسبة على أساس القيمة العادلة في البنوك تستخدم لتحديد رأس المال التنظيمي في البنك في اتخاذ قراراته، حيث أوضح أن هيئة المعايير المحاسبة الدولية كلفت الاعتراف بجميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة، استخدم الباحث دراسة للسوق المالية وخرج بنتائج أهمها القيمة العادلة تسمح بتقليل من التلاعب في الموجودات بالنسبة للإدارة، كما تسمح القيمة العادلة بتقليل الخطأ عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

4. دراسة Urooj Khan Columbia (2020) بعنوان: **هل تساهم جودة القوائم المالية في المخاطر النظامية في الصناعة المصرفية**، بحيث هدف إلى تبيان أن القيمة العادلة كانت هي السبب الرئيسي في الأزمات والانهيارات المالية وأدت إلى حلقة مفرغة من هبوط الأسعار مما زاد من المخاطر العامة في النظام المالي فكان الهدف الرئيسي التحق ما اذا كانت محاسبة القيمة العادلة مرتبطة بزيادة المخاطر و توصل إلى نتائج منها، الابلاغ عن القيمة العادلة يرتبط بزيادة التنافس بين البنوك، زيادة التنافس بين البنوك هي أشد خلال فترات عدم السيولة في السوق، زيادة التنافس بين البنوك مرتبط بمحاسبة القيمة العادلة.

5. دراسة Christian Laux and Christian Leuz (2020) بعنوان: **الإفصاح المحاسبي والقيمة العادلة**، بحيث قام الباحث بدراسة حول القيمة العادلة حيث نشأ جدل عن القيمة العادلة بعتبارها المساهم الرئيسي في الأزمة المالية، استخدم الباحث البيانات الوصفية والأدلة التجريبية ووصل إلى نتائج التالية محاسبة القيمة العادلة ليست هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية، كما أنه لا يدعم القليل من الادعاءات حول الازمة العالمية.

6. دراسة Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolayer (2017) بعنوان: **الإفصاح المحاسبي المالي للموجودات غير المالية**، بحث أن الباحث هدف إلة اجتياز اختبار السوق إلى الاختيار بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية الذي أصبح مضوع خلاف ين الأكاديميين والمهنيين حيث كانت دراسته في سوق كانت تحدد فيها قوى السوق السعر وليس الهيئة التنظيمية، وتوصل إلى نتائج منها إلى محدودية استخدام القيمة العادلة، اختلاف ملحوظ في السوق الذي يتحدد فيه الاختيار، محاسبة القيمة العادلة تتوفر عند تقديرات موثوقة بتكلفة منخفضة.

9. هيكل الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الإسلامية في جودة القوائم المالية، وتمت هيكلتها في ثلاثة فصول رئيسية مترابطة، يناول الفصل الأول الإطار النظري، حيث عُرض مفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواعه، وأهميته في دعم الثقة واتخاذ القرار، إلى جانب استعراض معايير المحاسبة الإسلامية وتأثيرها المباشر على جودة القوائم المالية، أما الفصل الثاني فركز على دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال مناقشة خصائص القوائم المالية الجيدة، وأبعاد الجودة، مع تحليل مساهمة الإفصاح في تقييم الأداء المالي وموثوقية التقارير، بينما خُصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، حيث تم استعراض تجربة ماليزيا في تبني معايير الإفصاح الإسلامية، وتحليل عينة من البنوك الماليزية، ثم تقييم واقع الإفصاح في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالتي بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف واستنتاج مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في السياق الجزائري.

الفصل الأول:

الدراسة النظرية لأهمية الإفصاح المحاسبي

وفق معايير المحاسبة الإسلامية

في تعزيز جودة القوائم المالية

تمهيد:

يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية في تعزيز الشفافية والموثوقية في القوائم المالية، خاصة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية التي ترتكز على مبادئ العدالة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، فمن خلال الإفصاح الكامل والدقيق، تُسهم هذه المعايير في كشف المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بممارسات النشاط الاقتصادي الإسلامي، مثل التزام المؤسسة بأحكام الشريعة، وتوزيع الأرباح وفقًا لضوابط الزكاة والربا، وإبراز مخاطر الاستثمار في الأنشطة غير المشروعة.

كما أن الإفصاح الواضح وفق المعايير الإسلامية يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، حيث يضمن لهم وصولًا شاملاً إلى البيانات التي تُظهر مدى التزام المؤسسة بالقيم الإسلامية، مثل العدالة في توزيع الثروة وعدم الاستغلال، وبالتالي فإن جودة القوائم المالية تتحسن عبر زيادة مصداقيتها وقابليتها للمقارنة، مما يدعم اتخاذ القرارات الرشيدة ويقلل من حالات الغش أو التضليل.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهم كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الإسلامية وجودة القوائم المالية

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصـــاح المحاســبي يعد من المبادئ الأســاســية في إعداد القوائم المالية، حيث يهدف إلى توفير معلومات مالية واضـــحة وشـفافة للمســتخدمين الداخليين والخارجيين، مثل المســتثمرين، الدائنين، والإدارات الرقابية، كما يتمثل الإفصـاح في تقديم البيانات المالية بطريقة تمكن أصـحاب القرار من تقييم الوضـع المالي والأداء الاقتصـادي للمؤسسة بدقة، وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة، ويشمل الإفصـاح المحاسبي المعلومات الكمية والنوعية، سـواء كانت إجبارية أو اختيارية، مما يسـهم في تعزيز الثقة والمصـداقية في التقارير المالية وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

الإفصـاح المحاسبي يعد من المبادئ الأساسية في المحاسبة كما يقصد به توفير معلومات مالية واضـحة ودقيقة وشـفافة تمكن المسـتخدمين من اتخاذ قرارات اقتصـادية سـليمة كما أنه يهدف إلى تعزيز المصـداقية والثقة في القوائم المالية للمؤسسات.

1. شرح مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت مفاهيم الإفصـاح المحاسبي بتعدد النتائج المتواخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصـاح المحاسبي، في اطار نقدم أهم التعاريف التي تحوى مختلف المكامن والأهداف في الآتي: [1]

- الإفصـــاح المحاســبي هو عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضـــرورية الخاصـــة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية.
- الإفصـــاح المحاســبي هو عملية إظهار المعلومات المالية ســواء كانت كمية أو وصـــفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضـــللة وملائمة لمســـتخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها ســـلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[2]

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار ايتراك، القاهرة، مصر، 2005، ص577.
[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص578.

- الإفصـاح المحاسـبي يعني شـمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضـرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[1]
- الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.[2]

توجد بعض التعريفات الخاصـة بالإفصـاح المناسـب لـــ Moonitz الذي صـدر عن AICPA المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهو:

- الإفصـاح المحاسـبي المناسـب وهو أن تفصـح التقارير المحاسـبية عن جميع المعلومات الضـرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة.[3]
- الإفصـاح المحاسبي المناسـب وهو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاســبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاســبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل.[4]

2. الفرق بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والافصاح وفق المعايير الاسلامية:

الفرق بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والإفصاح وفق المعايير الإسلامية يتمثل في عدة جوانب أساسية، تتعلق بالأهداف، المبادئ، والمتطلبات التي تحكم كل منهما.

[1] ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص106.

[2] رضـوان حلوى حنان، **تطور الفكر المحاسـبي (مدخل نظرية المحاسـبة)**، دار العلم والثقافة للنشـر والتوزيع، القاهرة، مصـر، 2001، ص212.

[3] وليد ناجي الجيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك،2007، ص370.

[4] مطر محمد عطية، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص371.

1.2. الأهداف والمبادئ الأساسية: وتتمثل في: [1]

1.1.2. الإفصاح المحاسبي التقليدي:

- يهدف إلى توفير معلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصـــادية من قبل المســـتثمرين والدائنين وغيرهم.
- يعتمد على مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) أو المعايير الدولية (IFRS).
- يركز على الربحية والسيولة والالتزام بالقوانين الضريبية والتجارية.

2.1.2. الإفصاح وفق المعايير الإسلامية:

- يهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يراعي الجوانب الأخلاقية والاجتماعية مثل تحريم الربا (الفائدة) والغرر (الغموض المخادع) والميسر (المقامرة).
- يهتم بتوزيع الثروة بشكل عادل وضمان الاستثمار في أنشطة حلال.

2.2. المحتوى والإفصاحات الإضافية: وتتمثل في:[2]

1.2.2. في المحاسبة التقليدية:

- يتم الإفصـــاح عن القوائم المالية الأســـاســـية (الميزانية، قائمة الدخل، التدفقات النقدية، حقوق المساهمين).
- قد لا يتم التركيز على مصادر الأرباح (حلال أم حرام) أو استخدام الأموال في أنشطة غير مشروعة.

2.2.2. في المحاسبة الإسلامية:

- إفصاح إلزامي عن مدى التزام المنشأة بأحكام الشريعة (مثل هيئة الرقابة الشرعية).

---

[1] محمد عبد الحليم، **المحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2018، ص45.

[2] قحف منذر، **المعايير المحاسبية الإسلامية (التطبيق العملي)**، دمشق، سوريا، 2020، ص63.

- تفصيل مصادر الدخل (تجنب الإفصاح عن أرباح من الفوائد أو أنشطة محرمة).
- إيضاح كيفية توزيع الزكاةوصرفها وفقًا للشريعة.
- الإفصاح عن العقود الشرعية (مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة).

3.2. المعايير المستخدمة: وتتمثل في:[1]

1.3.2. المحاسبة التقليدية:

- تحكم بـ IFRS أو GAAP.

2.3.2. المحاسبة الإسلامية:

- تحكم بـ معايير المحاسبة الإسلاميةالصادرة عن هيئات مثل:
- المؤسسة الإسلامية للمعايير المحاسبية والمراجعة (AAOIFI).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعايير الشرعية).

4.2. الزكاة والمسؤولية الاجتماعية: وتتمثل في:[2]

1.4.2. في النظام التقليدي:

- لا يوجد إفصاح إلزامي عن الزكاة أو التبرعات ما لم تكن جزءًا من سياسة الشركة.

2.4.2. في النظام الإسلامي:

- إفصاح إلزامي عن الزكاة (حسابها، توزيعها، المستحقين).
- التركيز على المسؤولية الاجتماعية كجزء من الالتزام الديني.

---

[1] عبد الله خالد، **الفروقات بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والإسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2021، ص83.

[2] Baydoun.N, & Willett.R, **Islamic Accounting** "**Theory and Practice**", Palgrave Macmillan,2019, p72.

5.2. القياس والتقييم: وتتمثل في:[1]

1.5.2. في المحاسبة التقليدية:

- يسمح باستخدام القيمة العادلة أو التكلفة التاريخيةحسب المعايير.

2.5.2. في المحاسبة الإسلامية:

- تجنب الغرر والغبن (الضرر والغش) في التقييم.
- الابتعاد عن المعاملات التي تحتوي على ربا أو مخاطرة غير مشروعة.

وفيما يلي أهم الفروقات الرئيسية بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والافصاح وفق المعايير الاسلامية:

الجدول رقم 1-1: الفروقات الرئيسية بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والافصاح وفق المعايير الاسلامية

الجانب	الإفصاح المحاسبي التقليدي	والافصاح وفق المعايير الاسلامية
الهدف	توفير معلومات للمستثمرين	الالتزام بالشريعة والشفافية
المعايير	IFRS / GAAP	معايير AAOIFI والشريعة
الزكاة	غير إلزامي	إفصاح إلزامي
مصادر الدخل	لا يتم تمييز حلال/حرام	إفصاح عن مشروعية الأنشطة
العقود	لا يشترط الشرعية	يجب أن تكون شرعية (مرابحة، إجارة..)

المصدر: محمد عبد الحليم، **المحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2018، ص48.

[1] أحمد السيد، **أثر المعايير الشرعية على جودة الإفصاح المحاسبي**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 15، السعودية، 2022، ص120.

من خلال الجدو لاسابق يمكننا القول بأن الإفصاح الإسلامي أكثر شمولاً من الناحية الأخلاقية والشرعية، في حين يركز الإفصاح التقليدي على الجوانب الاقتصادية والقانونية فقط، وأن كليهما يهدف إلى الشفافية، لكن المعايير الإسلامية تضيف بعدا دينيا واجتماعيا.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم معلومات مالية ومحاسبية عن أنشطة المنظمة للأطراف المعنية، مثل المساهمين، الدائنين، الموظفين، والحكومة، كما يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع، بناء على مجموعة من المعايير والمتمثلة في:

1. الإفصاح المحاسبي والافصاح الغير مالي:

1.1. الإفصاح المحاسبي (المالي):

الإفصاح المحاسبي أو الإفصاح المالي هو عملية تقديم معلومات مالية عن أنشطة المنظمة للأطراف المعنية مثل المساهمين، الدائنين، الموظفين، والحكومة، كما يتضمن هذا النوع من الإفصاح البيانات المالية الكمية مثل القوائم المالية، تقارير الأرباح والخسائر، وبيانات تدفقات النقد: كما يعتبر الهدف من الإفصاح المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الوضع المالي للشركة، مما يساعد الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة.[1]

2.1. الإفصاح غير المالي:

الإفصاح غير المالي يركز على تقديم معلومات حول الأنشطة غير المالية للشركة، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، الأداء البيئي، والممارسات الأخلاقية، كما يمكن أن يتضمن هذا النوع من الإفصاح تقارير عن الاستدامة، سياسات التنوع والشمولية، والجهود المبذولة لتقليل الآثار البيئية، ويعتبر الهدف من

[1] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري، التطبيقات العملية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص75.

الإفصاح غير المالي هو تعزيز الثقة والشفافية مع الأطراف المعنية الذين يهتمون بالجوانب غير المالية لأداء الشركة.[1]

3.1. الفرق بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح غير المالي:

الجدول التالي يبين أهم المعايير المعتمدة بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح غير:

الجدول رقم 1-2: الإفصاح المحاسبي والإفصاح غير المالي

المعيار	الإفصاح المحاسبي	الإفصاح غير المالي
المحتوى	يتضمن أرقامًا وبيانات مالية مثل الأرباح، المبيعات، والأصول.	يتضمن معلومات وصفية حول الممارسات الاجتماعية والبيئية.
اللوائح	غالبًا ما يكون ملزمًا بموجب القوانين واللوائح المحاسبية.	يمكن أن يكون طوعيًا، ولكن هناك بعض اللوائح والمعايير التي تشجع عليه.
التركيز	يركز على البيانات المالية والأداء المالي للشركة.	يركز على الأنشطة غير المالية مثل المسؤولية الاجتماعية والأداء البيئي.
الهدف	الهدف هو توفير معلومات مالية دقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.	الهدف هو تعزيز الثقة والشفافية حول الجوانب غير المالية لأداء الشركة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري، التطبيقات العملية)** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص77.

من خلال الجدول السابق يمكننا القول بأن لكلا النوعين من الإفصاح مهمان لتقديم صورة شاملة عن أداء الشركة وتأثيرها على المجتمع والبيئة.

2. الإفصاح الالزامي والافصاح الطوعي:

يمكننا التعرف على الإفصاح الالزامي والافصاح الطوعي من خلال الجدول التالي:

[1] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

الجدول 1-3: الإفصاح الالزامي والافصاح الطوعي

المعيار	الإفصاح الإلزامي	الإفصاح الطوعي
التعريف	معلومات يُلزم القانون أو المعايير المحاسبية بالإفصاح عنها.	معلومات تقدمها الشركة اختيارياً لتعزيز الشفافية دون إلزام قانوني.
الهدف	تحقيق الشفافية القانونية وحماية حقوق المساهمين والدائنين.	تعزيز السمعة، جذب المستثمرين، وإبراز الأداء غير المالي (البيئي/الاجتماعي).
الأساس القانوني	ينظمه قانون الشركات، معايير المحاسبة مثلIFRS، GAAP، أو هيئات الرقابة.	لا يوجد إلزام قانوني، ولكن قد يتم وفقاً لمبادئ الحوكمة أو المسؤولية الاجتماعية.
الجهة المستفيدة	الجهات الرقابية، المساهمون، الدائنون.	المستثمرون، العملاء، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية.
المحتوى الشائع	القوائم المالية، الإفصاح عن الأصول والالتزامات، المعلومات الجوهرية.	تقارير الاستدامة، المبادرات البيئية، المسؤولية الاجتماعية(CSR) ، خطط الابتكار.
المرونة	محدود حسب المتطلبات القانونية.	مرن ويعتمد على استراتيجية الشركة وأولوياتها.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص54.

الجدول السابق يبرز لنا الفروقات الجوهرية بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الطوعي من حيث التعريف، الأهداف، الأساس القانوني، الجهات المستفيدة، المحتوى، والمرونة، كما تم توضيح تأثير هذه الفروقات على جودة المعلومات المالية وشفافية الشركات، فيعتبر الإفصاح الإلزامي حجر الأساس في ضمان

الشفافية المالية والامتثال القانوني، بينما يمثل الإفصاح الطوعي أداة استراتيجية لتعزيز الثقة وبناء علاقات إيجابية مع المجتمع والمستثمرين، كما إن التوازن بين كلا النوعين يساهم في تحسين جودة التقارير المالية ودعم استدامة الشركات على المدى الطويل.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز الثقة واتخاذ القرارات

يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية في تعزيز الشفافية والمصداقية في البيئة الاقتصادية، حيث يسهم في بناء جسر من الثقة بين الشركة وأطرافها المعنية، سواء أكانوا مستثمرين، دائنين، جهات رقابية، أو حتى المجتمع ككل، وذلك من من خلال تقديم معلومات مالية دقيقة وشاملة، كما يسهم الإفصاح في تمكين هذه الأطراف من اتخاذ قرارات مستنيرة، سواء تعلقت بالاستثمار، منح القروض، أو تقييم الأداء المالي للشركة.

كما أن الإفصاح المحاسبي لا يقتصر على مجرد الامتثال للقوانين والمعايير المحاسبية، بل يمتد ليكون أداة استراتيجية تعكس نزاهة الإدارة ومدى التزامها بمبادئ الحوكمة الرشيدة، فكلما زادت درجة الإفصاح والوضوح، زادت ثقة السوق في الشركة، مما ينعكس إيجابًا على سعر أسهمها وقدرتها على جذب التمويل.

كما يساعد الإفصاح المحاسبي الشامل في تخفيض مخاطر المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة والمساهمين، مما يحد من التضارب في المصالح ويقلل من فرص التلاعب المالي، فيصبح سوق المال أكثر كفاءةً وقدرةً على تخصيص الموارد بشكل أمثل.

1. دور الإفصاح في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية:

تهدف الثقة بين الأطراف إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة

عرض المعلومات بها والمصـــطلحات الواردة فيها وأســـلوب كتابة تلك التقارير، من حيث ســـهولة قراءتها واسـتطاعة المسـتثمر فهمها واسـتيعابها، ولقد أوضـح المعيار المحاسـبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسـبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسـسـة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسـبي الدولي السـابع والرابع والعشـرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسـبية ترتبط بضـرورة أن تكون القوائم المالية واضـحة ومفهومة، حيث يتعين ضـرورة الإفصـاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السـياسـات من مؤسـسـة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضـرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمســاعدة المســتخدمين على ســهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.[1]

وتعبر المصـــداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاســبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصـادية التي تمثلها، ولكي تكتسـب المعلومات خاصـية المصـداقية يجب أن تتسـم بصـدق التعبير، أي المضـمون أو الجوهر وليس مجرد الشـكل، وحتى تتحقق المصـداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسـبية على قواعد قياس موضـوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصـف أو قياس الأحداث المالية والاقتصـادية، وأن تكون معبرة بصـدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضـا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضـــلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صـلاحية المعلومات المحاسـبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشـــار المعيار المحاســـبي الدولي الأول إلى المصـداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسـبية التي تنوي المؤسـسـة اسـتخدامها وتطبيقها

[1] نذير سمير، **الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر، 2014، ص14-16.

كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

2. تأثير الإفصاح على اتخاذ القرارات الاقتصادية:

أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها، تعرض الافصاح المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية هي:[1]

2.1. منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام: وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

2.2. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها: ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص170-171.

المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

3.2. منهج تطوير التقارير المالية: ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الإسلامية وجودة القوائم المالية

في ظل النمو المتسارع للتمويل الإسلامي، تبرز معايير المحاسبة الإسلامية كأداة أساسية لضمان جودة القوائم المالية للمؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات المحاسبية الحديثة والمبادئ الشرعية، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، كما تكمن أهميتها في توفير إطار محاسبي يراعي خصوصية المعاملات المالية الإسلامية، مثل حظر الفوائد الربوية، والالتزام بمبدأ تقاسم المخاطر والأرباح، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، كما أن جودة القوائم المالية تعد وفق هذه المعايير تلعب دورًا محوريًا في دعم قرارات الاستثمار، وتمكين الجهات الرقابية من التقييم الدقيق للأداء المالي، مما يسهم في استقرار الأسواق المالية الإسلامية وجذب الاستثمارات المتوافقة مع القيم الشرعية.

المطلب الأول: تعريف معايير المحاسبة الإسلامية

تعتبر معايير المحاسبة الاسلامية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم مرجعيات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، وأن الالتزام بها يعبر عن مدى التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، كما أن الالتزام بها يضبط معاملات المصارف الإسلامية، ويقلل إلى حد كبير الاختلاف في الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، كما أن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يوفر حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المتلاعبين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة.

1. المبادئ الأساسية التي تستند إليها المعايير الإسلامية:

وتأتي أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تستند إليها معايير المحاسبية الإسلامية والشرعية من خلال ما يلي:[1]

[1] شريقي عمر، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالي التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 05-06 2014، ص13.

- وجود هذه المعايير الشـرعية والمحاسـبية يفيد شـركات التدقيق الخارجي في كيفية الضـبط والتدقيق الداخلي على أسس وموازين وأوزان محددة؛
- أن الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف والجودة، حيث يمكن المنافسة على ما هو أجود؛
- إن الالتزام بها يؤدي إلى التطوير، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بهذه المعايير على
- ضوء ضرورة العمل والتطبيق، ففقه التطبيق والمعايشة أهم أنواع الفقه، كما قال تعالى: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ).[1]

2. مقارنة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية:

من جانب آخر يسهم اعتماد المعايير في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة، وفيما يأتي أمران للتوضيح:

الأمر الأول: يعد التنميط من أهم سـمات المنتجات والمؤسـسـات التي تكتسـب صـفة العالمية، وهو المدخل لتحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، وهذا ما يشـــاهد واقعا في عقود المقاولات والمناقصات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة، وقد أسهم تنميط أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح.

الأمر الثاني: دأبت الهيئات الشرعية على تقييد مرجعية القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود العقد والتحاكم والتحكيم في حالات النزاع بقيد عدم مخالفة الشـــريعة، وقد اعترضـــت الجهات القانونية في الولايات المتحدة وإنجلترا على هذا القيد بحجة عدم وجود الشـريعة الإسـلامية في قانون يمكن أن يمثل مرجعا يمكن الاسـتناد إليه في حالات النزاع والتحاكم والتحكيم، ولذا يرى أن اعتماد المعايير الشـرعية والمحاسـبية كأسـاس لأحكام الشـريعة الإسـلامية يجيب عن هذا الاعتراض الهام، بحيث يمكن النص على المعايير كمرجعية لتفسـير بنود العقود والتحاكم والتحكيم، وهو مما يعزز تطبيقات الصيرفة الإسلامية عالميا.[2]

---

[1] سورة التوبة، الآية 122.

[2] عبد الباري مشـعل، **دور المعايير الشـرعية والمحاسـبية في توجيه وتنظيم المصـرفية الإسـلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، يومي 27-28 أفريل 2010، ص08.

وتتجلى أهمية المعايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة المالية، كما تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها ما يؤدي إلى ارتفاع الثقة والجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالرغم من ارتفاع التكاليف الإدارية لعملية تبني هذه المعايير من حيث عملية تكوين المحاسبين والمراجعين وغيرها، إلا أن ذلك سيعود بالنفع على المؤسسات والتي يمكن أن تزيد في انضباطها وذلك من خلال مساهمتها في توفير الضمانات اللازمة للتأكد من حسن استغلال مصادر الأموال في الوجوه المشروعة والتي تعود على الجميع بالنفع، وبما يتفق مع أهدافها التي أنشئت من أجلها، كذلك وجوب تصميم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية يضمن تحسين جودة التقارير المالية المعروضة. هذه الأخيرة تعتبر عنصرا محوريا لتحقيق كفاءة الأسواق المالية، حيث تقوم بتوفير المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم والصكوك على أساس سليم، لذا فمن الأهمية إعداد تقارير مالية تخضع لقواعد تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات وتمثل معايير المحاسبة الإسلامية الأداة التي يمكن أن تساعد في إعداد تقارير مالية سليمة ذات موثوقية ومصداقية.[1]

وفي نظر الباحثين أنه عند التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعتبر الأساس الرئيسي للتحقق من استيفاءها لمتطلبات الشريعة، ولدفع عملية تطوير منتجاتها، كما يعمق الالتزام بالمعايير عنصر الشفافية في التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ولا شك أن من شأن التزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير أن يوحد أسس وقواعد المعاملات المصرفية الإسلامية وتطبيقاتها، وكذلك فإن التزام هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باعتماد هذه المعايير يقلل إلى حد كبير من اختلاف الفتاوى بينها، وكما أن التزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير يزيد من ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية ويعمق الثقة بصحة معاملاتها، كما يمكن القول بأن الاعتماد بالمعايير المحاسبية الإسلامية يساهم في التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي

[1] براضية حكيم، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص130.

تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية وتقاربها أو تطابقها وانضباطها بمرجعية واحدة وهو من أهم الأمور التي تعزز انتشار الصناعة المالية الإسلامية وعالميتها.

المطلب الثاني: أهم معايير المحاسبة الإسلامية

يقصد بمعايير محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.[1]

وتحقق معايير المحاسبة الإسلامية العديد من الأغراض أهمها:

- تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛
- ساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛
- تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي؛
- تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

نظرا للاختلاف بين خصائص البيئة الإسلامية والبيئة التقليدية، كان لابد من تطوير أهداف محاسبية خاصة ببيئة العمل الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار ما توصل إليه الآخرون، وذلك من خلال عرض أهداف المحاسبة التقليدية على الشرع فما اتفق معه قبل، وما اختلف معه رفض. وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم وضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من أهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع.[2]

[1] حسين حسن شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر، 2023، ص24.

[2] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص16.

حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير بهدف تنظيم العمل المحاسبي والمراجعي والشرعي بما يتلاءم وطبيعة عمل هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وفيما يلي قائمة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرتها الهيئة لحد الآن:

الجدول 1-4: المعايير المعتمدة من قبل الهيئات الشرعية

1.العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	11.المخصصات والاحتياطات	21.الإفصاح عن تحويل الموجودات
2.المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء	12.العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في شركات التأمين الإسلامية.	22.التقرير عن القطاعات
3.التمويل بالمضاربة	13.الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	23.توحيد القوائم المالية
4.التمويل بالمشاركة	14.صناديق الاستثمار	24.الاستثمار في الكيانات المنتسبة
5.الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب شركات التأمين الإسلامية حسابات الاستثمار	15.المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	25.الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة
6.حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	16.المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالمعاملات الأجنبية	26.الاستثمار في العقارات
7.السلم والسلم الموازي	17.الاستثمارات	27.حساب الاستثمار

8.الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	18.الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	28. الوكالة بالاستثمار
9.الزكاة	19.الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	/
10.الاستصناع والاستصناع الموازي	20.البيع الآجل	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية http://aaoifi.com/standard/acct، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/22، بتوقيت: 14:05.

ولقد أصدر مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في 14 ماي 2018 رسميا آخر معيار لحد الآن المسمى "الوكالة بالاستثمار" الذي يهدف إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقارير المالية لأدوات الوكالة بالاستثمار والموجودات والمطلوبات ذات العلاقة من جانب المستثمر والموكل، ويعتمد المعيار تصنيفا محاسبيا عاما يتعين بموجبه على الموكل أن يقيم طبيعة الاستثمار إما باعتباره استثمارا مباشرا بانكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار، وهو المنهج المفضل، أو باستخدام منهج مدير الاستثمار بالوكالة، كما يوجد معيارين قيد الإعداد تحت اسم "معيار محاسبة الصكوك" و"معيار محاسبة الوعد".[1]

كما أن لمعايير المحاسبة الإسلامية إطارًا مهمًا لضمان الشفافية والمصداقية في إعداد القوائم المالية، لكنها تواجه بعض التحديات التي تستوجب التحليل النقدي، سواء من حيث التطبيق العملي أو مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، وفيما يلي تحليل نقدي لبعض المعايير المهمة:

يهدف معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات واضحة عن المركز المالي للمؤسسة، ومع ذلك قد تواجه المؤسسات

[1] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، http://aaoifi.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/22، بتوقيت: 14:05.

تحديات في التوفيق بين المتطلبات الشرعية ومتطلبات الإفصاح التقليدية، خاصةً عند التعامل مع عناصر مالية غير تقليدية مثل العقود الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حاجة لمزيد من التوحيد في أساليب العرض والإفصاح بين مختلف الدول الإسلامية.

أما المخصصات والاحتياطات فتعد عنصرًا أساسيًا في حماية حقوق المودعين والمستثمرين، خاصة في المصارف الإسلامية التي لا تعتمد على الفائدة. ومع ذلك، فإن تحديد هذه المخصصات قد يكون عرضة لاجتهادات مختلفة بسبب غياب آلية موحدة للتقييم، مما قد يؤثر على موضوعية التقارير المالية. كما أن غياب توجيهات واضحة في بعض الحالات قد يؤدي إلى استغلال هذا البند للتلاعب بالنتائج المالية.

كما أن معيار الإفصاح عن تحويل الموجودات يهدف إلى ضمان الإفصاح الكامل عن تحويل الموجودات من صيغة تمويلية إلى أخرى، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية. ومع ذلك، قد تواجه المؤسسات صعوبات في تحقيق مستوى عالٍ من الإفصاح دون التأثير على السرية التجارية، خاصةً في ظل المنافسة المتزايدة بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

أما بخصوص المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء فيعتبر أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي، ويساعد هذا المعيار في ضبط آليات تسجيل الإيرادات والأرباح. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي يكمن في التطبيق العملي، حيث قد يتم التحايل على الضوابط الشرعية من خلال ترتيبات غير واضحة بين البنك والعميل، مما قد يؤدي إلى تشابه المعاملة مع القروض الربوية من الناحية العملية.

كما أن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية تلعب دورا في تحقيق الشفافية والعدالة بين المشاركين في التأمين التكافلي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات تنظيمية في بعض الدول حول كيفية الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاصة بحسابات التأمين التكافلي، مما قد يؤثر على دقة التقارير المالية.

ويهدف معيار التقرير عن القطاعات إلى تحسين الإفصاح عن الأداء المالي لمختلف القطاعات التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية. ومع ذلك، قد يواجه التطبيق تحديات مرتبطة بصعوبة تصنيف بعض

الأنشطة المالية الإسلامية ضمن قطاعات محددة وفقًا للمعايير المحاسبية التقليدية، مما يجعل المقارنة مع المؤسسات المالية التقليدية أكثر تعقيدًا.

وعلى الرغم من أن جميع معايير المحاسبة الإسلامية تساهم في تعزيز النزاهة والشفافية المالية، إلا أن التطبيق العملي لها يواجه تحديات تتعلق بمواءمتها مع المعايير المحاسبية الدولية، وغياب التوحيد في بعض الجوانب، إضافة إلى الحاجة إلى آليات رقابة أكثر صرامة لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية، فلذلك فإن تطوير هذه المعايير بشكل مستمر وتوحيدها على مستوى دولي يمكن أن يسهم في تحسين جودتها وزيادة موثوقيتها.

المطلب الثالث: تأثير المعايير الإسلامية على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

تلعب معايير المحاسبة الإسلامية دورًا حيويًا في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تضمن توافق العمليات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، ويمكن تحليل تأثير هذه المعايير من خلال الجوانب التالية:

1. الالتزام بالمبادئ الشرعية في العرض والإفصاح:

تركز هذه المعايير على ضرورة الإفصاح عن الالتزامات المالية وفقًا للأحكام الشرعية، حيث تمنع تضمين الفوائد الربوية في التقارير المالية، وتفرض عرض مصادر الإيرادات وفقًا لأنواع العقود الإسلامية، مما يميز القوائم المالية الإسلامية عن نظيراتها التقليدية[1].

2. التحديات المرتبطة بالإفصاح المحاسبي:

رغم الفوائد العديدة، فإن الإفصاح المحاسبي وفقًا للمعايير الإسلامية يواجه تحديات مثل[2]:

---

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2018، ص8.

[2] أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن حسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص83.

- نقص الإطار القانوني والتنظيمي في بعض الدول لدعم الامتثال الكامل لهذه المعايير.
- صعوبة قياس بعض العقود الإسلامية، مثل المضاربة والمشاركة، حيث تعتمد الأرباح على الأداء وليس على سعر فائدة ثابت كما في النظام التقليدي.
- عدم توحيد المعايير بين الدول الإسلامية مما يؤدي إلى اختلافات في طرق الإفصاح.

3. تحسين جودة القوائم المالية:

تعزز هذه المعايير جودة القوائم المالية من خلال توفير معلومات دقيقة حول الأصول والالتزامات والإيرادات، مع ضرورة الاعتراف بالمخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية، مثل مخاطر الائتمان والسيولة، وهو ما يسهم في تحسين تقييم الأداء المالي والحد من عدم اليقين المالي[1].

4. تعزيز الشفافية والمصداقية:

تفرض معايير المحاسبة الإسلامية مستوى عالٍ من الإفصاح المحاسبي لضمان تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسات، بحيث تشدد على ضرورة الإفصاح عن جميع المعاملات المالية الشرعية، مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، مما يقلل من التلاعب المالي ويساعد أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات موثوقة[2].

يؤثر تبني معايير المحاسبة الإسلامية بشكل إيجابي على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يعزز الشفافية والمصداقية، ويوفر معلومات دقيقة تساعد المستثمرين والجهات الرقابية في اتخاذ قرارات سليمة، ومع ذلك فإن التطبيق الفعلي لهذه المعايير يتطلب تطويرًا مستمرًا لضمان التوحيد والوضوح في الإفصاح المالي بين مختلف الدول الإسلامية.

---

[1] ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص94.

[2] فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص61.

خلاصة الفصل:

يمكننا القول بأن الإفصـاح المحاسـبي يعد أحد الركائز الأسـاسـية التي تعزز من مصـداقية وشـفافية القوائم المالية، حيث يسهم بشكل مباشر في تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات رشيدة، وتبرز أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية في كونه لا يقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد ليشـمل أبعادا شـرعية وأخلاقية تعكس مبادئ العدالة والشـفافية، كما أن الالتزام بهذه المعايير يعزز من جودة القوائم المالية من خلال تقديم معلومات شاملة وموثوقة ومبنية على أسس شرعية ما يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة كالجهات الرقابية والمستثمرين وأصـحاب المصـالح، ويسـهم في تحقيق أهداف الشـريعة الإسلامية في حفظ الحقوق وتحقيق العدالة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دور المعايير في تحسين

جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية

تمهيد:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والمالي، تزايدت الحاجة إلى معلومات مالية موثوقة وذات جودة عالية تُمكن مختلف الأطراف من اتخاذ قرارات سليمة وفعّالة، وتُعد القوائم المالية المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، مما يجعل من جودة محتواها عاملًا حاسمًا في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات، كما إن تحقيق هذه الجودة لا يمكن أن يتم بمعزل عن وجود معايير محاسبية دقيقة وموحدة، تضمن التناسق والشفافية في عرض البيانات المالية، كم تقاس جودة القوائم المالية بمجموعة من الخصائص النوعية مثل الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، وقابلية الفهم، وهي خصائص لا يمكن تحقيقها إلا عبر الالتزام الصارم بالمعايير المحاسبية والإفصاح الشامل، بحيث يلعب الإفصاح المحاسبي دورًا جوهريًا في تعزيز مصداقية المعلومات المعروضة، من خلال تقديم توضيحات وإيضاحات تُمكّن المستخدم من فهم خلفية الأرقام واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وشاملة.

ويعد الإفصاح عنصرًا مكملًا لجودة القوائم المالية وخصوصًا في سياق تقييم الأداء المالي للمؤسسات بحيث يسمح بكشف مدى التوازن بين العوائد والمخاطر ويعزز من ثقة المستثمرين والدائنين في الوضعية المالية للمؤسسة، وعليه فسوف نحاول عرض العلاقة بين المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المالية مع التوقف عند أسس تقييم القوائم المالية وكذا إبراز الأثر الفعلي للإفصاح المحاسبي في دعم شفافية الأداء المالي وجودة التقارير ، وكذلك الدراسات السابقة المتعقلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: جودة القوائم المالية وأسس تقييمها

تعد جودة القوائم المالية من العوامل الأساسية التي تعكس مدى صدق وشفافية المعلومات المالية المقدمة من قبل المؤسسات بحيث لأنها تمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية سليمة، وتكتسب هذه الجودة أهميتها من كون القوائم المالية تمثل أداة محورية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وتحديد مركزها المالي الحقيقي.

المطلب الاول: مفهوم وخصائص جودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية تعد ركيزة أساسية في دعم القرارات الاقتصادية إذ تعكس مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية المعروضة، كما تتحدد هذه الجودة بمجموعة من الخصائص النوعية كالموضوعية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة التي تضمن مصداقية وشفافية التقارير المالية.

1. مفهوم جودة القوائم المالية:

إن تحديد أهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، كما يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

[1] أحمد قايد نورالدين، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص50.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.[1]

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جودة القوائم المالية هي الخصائص التي لابد أن تتصف بها القوائم المالية لتساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

2. خصائص جودة القوائم المالية:

1.2. الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصتين وهما:

1.1.2. الملاءمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

- **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.
- **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

[1] صبايحي نوال، **أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، 2022، ص18.

2.1.2. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB

"خاصـــية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".[1]

إذن خاصـية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصـية من ثلاثة خصائص فرعية هي:[2]

- **القابلية للتحقق (الموضـــوعية):** وتعني القدرة على الوصـــول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
- **الصـــدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاســـبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصـادية والمعاملات المالية التي تمارسـها الوحدة المحاسـبية، أي تمثيل التقارير المالية بصـدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).
- **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسـبية خاصـية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضـــها بطريقة لا تغلب مصـــالح فئة معينة من فئات مســـتخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين. إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاســـبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاســـبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

[1] صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] باســـل فهد عبد الحميد، **أثر طبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية في ضـــوء الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجسير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص13.

2.2. الخصائص الثانوية: وتشمل مجموعة من الخصائص وهي:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي: [1]

أ. الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. القابلية للمقارنة: تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:[2]

- **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
- **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده

[1] عوض الله جعفر الحسين أبوبكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبة**، مجلة العلوم والثقافة، العدد 12، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2022، ص63.

[2] فتيحة بودرهم، **واقع تطبيق منهج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص16.

على هذه المعلومات بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف ومستخدميها فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الشريدة ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

ج. القابلية للفهم: هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لهذا الغرض فانه من المفرض أن يكون لدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل حال فانه يجب عدم استيعاب المعلومات حول المسائلة المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. [1]

المطلب الثاني: أبعاد جودة القوائم المالية

تعد جودة المعلومات المالية عنصرا حاسماً في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية السليمة سواء بالنسبة للمستثمرين أو المقرضين أو الإدارة نفسها، ومن أجل تقييم جودة هذه المعلومات فيجب التأكد من مدى التزام القوائم المالية بعدد من المعايير الأساسية التي تضمن الشفافية والدقة في عرض الوضع المالي للمؤسسة، وتتمثل كيفية تقييم جودة المعلومات المالية في:[2]

[1] صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] بلحياني خديجة، **أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوي جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة إضافات إقتصادية، العدد8، السودان، 2022، ص63.

أولا. المصداقية:

يعتبر عنصر المصداقية من المعلومات الركيزة الأساسية عند تقييم جودة المعلومات المالية بحيث يقصد به مدى تطابق البيانات المحاسبية المعروضة مع الواقع الفعلي للأداء المالي للمؤسسة دون أي تحريف متعمد أو تضليل في الأرقام والمعطيات كما تتحقق المصداقية عندما تكون المعلومات المعلنة قابلة للتحقق عبر مراجعة أدلة ومستندات موثوقة مثل الفواتير والعقود والإيصالات البنكية وذلك مما يعزز ثقة المستخدمين سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو سلطات رقابية في صحة التقارير المالية، كما أن غياب المصداقية يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة وقد يتسبب في فقدان الثقة بين المؤسسة وأطرافها المتعاملة وهو ما قد ينعكس سلباً على سمعتها في الأسواق المالية وعلى استقرارها المستقبلي، لذلك فغالبا ما تعتمد الشركات على مدققين ماليين مستقلين للتحقق من مصداقية المعلومات المالية قبل نشرها كوسيلة لضمان الشفافية وتقوية مصداقية التقارير أمام الجهات الخارجية[1].

ثانيا. الملاءمة:

يعد من المعايير الجوهرية عند تقييم جودة المعلومات المالية إذ أنه يشير إلى قدرة هذه المعلومات على التأثير في قرارات مستخدميها بشكل مباشر وفعال، ولكي تكون المعلومات ملائمة فيجب أن تكون ذات صلة بالقرارات الاقتصادية التي يعتزم المستثمرون أو المقرضون أو أصحاب المصلحة اتخاذها، سواء كانت تتعلق بتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أو اتخاذ قرارات استثمارية، أو تقدير المخاطر المستقبلية[2].

كما تتحقق الملاءمة عندما تكون المعلومات المقدمة حديثة وتواكب المستجدات مما يسمح للمستخدمين بالاعتماد عليها في بناء توقعاتهم وتقديراتهم بثقة، فالمعلومات التي تُقدم بعد فوات الأوان حتى

[1] عبد القادر بوهالي، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز اتخاذ القرار المالي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمحاسبية، العدد 10، 2021، ص88.

[2] عبد الله العيساوي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين اتخاذ القرار المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 14، 2020، ص 102.

لو كانت صـــحيحة، تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها لأن الظروف الاقتصـــادية قد تكون تغيرت، وبالتالي يصـــبح اتخاذ القرارات بناءً عليها غير دقيق أو مضلل[1].

كما أنه تزداد ملاءمة المعلومات عندما تتضـــمن تفاصـــيل دقيقة عن الجوانب المالية الأكثر ارتباطاً بأهداف المسـتثمرين، مثل مسـتويات الربحية والتدفقات النقدية وحجم المخاطر والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، فلذلك فإن المؤسـسـات التي تهدف إلى رفع جودة بياناتها المالية تسـعى دوماً إلى تحديث تقاريرها في الوقت المناســـب مع التركيز على المعلومات التي تدعم احتياجات متخذي القرار بدلاً من الاكتفاء بعرض بيانات عامة أو غير مكتملة.

ثالثا. قابلية المقارنة:

يتم التركيز عليه والتي تتيح للمســـتخدمين تحليل البيانات عبر فترات زمنية مختلفة أو مقارنتها مع بيانات مؤسسات مماثلة.[2]

رابعا. الشفافية والإفصاح الكامل:

تعتبر من العناصر الأساسية التي تحدد جودة المعلومات المالية[3] بحيث يقصد بها مدى وضوح ودقة البيانات المحاسـبية التي تقوم المؤسـسـة بنشـرها ومدى التزامها بكشـف جميع التفاصـيل المهمة التي قد تؤثر على قرارات المسـتخدمين، والشـفافية تعني أن المعلومات المقدمة يجب أن تكون مفهومة ومباشـرة، دون تعقيد

[1] كريم زروقي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية**، مجلة المحاسب العربي، العدد 19، 2021، ص 74.

[2] زهير شوشان، **دور الخصائص النوعية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 7، 2022، ص 63.

[3] مومني طارق، **أثر الإفصاح الإلكتروني على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2022، ص43.

مفرط أو غموض متعمد، حتى يتمكن جميع الأطراف المعنيين سواء كانوا مستثمرين، محللين ماليين أو مقرضين أو جهات تنظيمية، من تفسير البيانات وتحليلها بثقة[1].

كما يعد الإفصاح الكامل حجر الأساس في بناء علاقة ثقة بين المؤسسة وبيئتها الخارجية بحيث يفرض على المؤسسة تقديم كافة المعلومات ذات التأثير المادي على نتائجها المالية، بما في ذلك الأصول، الالتزامات، المخاطر المحتملة، التغيرات في السياسات المحاسبية، وأي أحداث لاحقة قد تؤثر على الوضع المالي، كما أن الشفافية تتطلب أن يتم تقديم هذه المعلومات بأسلوب يسهل مقارنته وفهمه، مع احترام معايير الإفصاح المحاسبي المعتمدة دولياً مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، كما إن غياب الشفافية قد يؤدي إلى تضليل متخذي القرار ويضع المؤسسة أمام مخاطر فقدان مصداقيتها في السوق مما قد يؤثر سلباً على سعر سهمها أو قدرتها على جذب استثمارات جديدة، أو الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية[2].

خامسا. الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية:

مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)من المؤشرات الأساسية التي تعكس جودة واحترافية المعلومات المالية[3]، هذه المعايير وضعت بهدف توحيد طرق تسجيل وتصنيف وعرض البيانات المالية، مما يسمح بتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية والاتساق بين المؤسسات المختلفة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما ان احترام هذه المعايير يضمن أن المعلومات المالية المعروضة لا تعتمد على اجتهادات شخصية أو سياسات داخلية متغيرة بل تخضع لقواعد محددة وواضحة ما يجعلها أكثر مصداقية وموثوقية في نظر المستثمرين والمحللين والمؤسسات المالية، كما أن الامتثال لهذه القواعد يعزز من سهولة مقارنة الأداء المالي بين شركات مختلفة ضمن نفس

[1] عبد الرحمن بن ناصر، **الشفافية في التقارير المالية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2021، ص 91؛

[2] عبد المالك زروقي، **أثر الإفصاح المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 9، 2022، ص57.

[3] محمودي محمد، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتاب، اليمن، 2018، ص142.

القطاع حتى لو كانت تنشط في بلدان مختلفة، بفضل لغة محاسبية موحدة ومفهومة دولياً، علاوة على ذلك فيعد التزام المؤسسة بهذه المعايير دليلاً على اعتمادها ممارسات إدارية سليمة وحرصها على احترام مبادئ الشفافية والنزاهة، مما يدعم صورتها وسمعتها في الأسواق المالية ويمنح المستثمرين الثقة في قراراتهم المرتبطة بها، أما في حالة غياب هذا الامتثال فقد تصبح البيانات غير دقيقة أو مضللة مما يؤدي إلى أخطاء في التقييم المالي ويعرض المستثمرين والمؤسسة نفسها لمخاطر مالية وقانونية[1].

يعتمد تقييم جودة المعلومات المالية على التأكد من مصداقيتها وكذا ملاءمتها وشفافيتها وأيضا قابليتها للمقارنة، ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية المعترف بها دولياً مما يسمح ببناء ثقة متينة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.

[1] سمير غلاب، **الامتثال للمعايير المحاسبية وأثره في جودة التقارير المالية**، مجلة العلوم المالية والمصرفية، العدد 18، 2021، ص 83.

المبحث الثاني: تأثير الافصاح المحاسبي ودوره في تقييم الأداء المالي

يعتبر الإفصـــاح المحاســـبي أداة محورية في تعزيز شـــفافية القوائم المالية وذلك من خلال تقديم معلومات مفصـلة تُوضـح خلفية الأرقام والبيانات المعروضـة، كما تكمن أهميته في تمكين المسـتخدمين من تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل أكثر دقة وموضوعية، فكلما كان الإفصاح شاملاً وواضحا ازدادت قدرة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات رشيدة ومستندة إلى معطيات حقيقية.

المطلب الأول: تأثير الافصاح المحاسبي على موثوقية المعلومات المالية

الإفصاح المحاسبي يعتبر عنصرًا محوريًا في تعزيز موثوقية المعلومات المالية كونه يُوفر توضيحات ضـرورية تدعم فهم البيانات المحاسـبية فكلما زاد وضـوح وشـمولية الإفصـاح، ارتفعت درجة الثقة في القوائم المالية، مما يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر دقة واستنادا إلى معلومات موثوقة.

1. العوامل البيئية:

وهي الوضـع المحيط بالمنشاة وما تمر به من ظروف اقتصـادية واجتماعية وسياسية، بالإضـافة إلى الاختلاف الذي يحصـــل في التقارير المالية من دولة لأخرى بســـبب الظروف البيئية في هذه الدول، وهي كالتالي:[1]

1.1. عوامل اقتصادية:

حيث تختلف المعلومات في التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصـادي، فالاقتصـاد الرأس مالي يهتم بتوافر المعلومات الملائمة لحاجة المستخدمين أما الاقتصـاد الاشتراكي فيهتم بالمعلومات المحاسبية الخاصـة في الدولة لأجل أحكام الرقابة المركزية.

[1] مداح عبد الباسط، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضـياف، المسلية، الجزائر، 2018، ص73.

2.1. عوامل سياسية:

في بيئة المحاسبة يؤثر العامل السياسي بشكل كبير على العمليات المحاسبية، فهي تحدد لمستخدمي التقارير المالية الحاجة من المعلومات المحاسبية والتي تلائم الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة. ت- عوامل اجتماعية تؤثر بعض القيم الاجتماعية على خصائص المعلومات المحاسبية مثل اهتمام المجتمع بسرية القوائم المالية والوقت.

3.1. عوامل قانونية:

هناك مجموعة من القوانين والأنظمة لها تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على بيئة المحاسبة، خاصة عندما ظهرت شركات المساهمة العامة والتي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة.

4.1. عوامل ثقافية:

المستوى التعليمي من العوامل التي لها تأثير على الممارسات المحاسبية والتدقيق بشكل عام، وخصائص المعلومات المحاسبية بشكل خاص، فالمستوى التعليمي مهم حتى يتمكن مستخدم التقارير المالية من فهم ما تحتويه من معلومات وبالتالي توظيفها للغرض الذي يريد.

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات:

في سنة 1980، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نشرة معايير التقارير المالية التي حددت الخصائص النوعية الأساسية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لضمان فائدتها في عملية اتخاذ القرار. كان الهدف من هذه النشرة هو تطوير إطار عمل موحد يساعد في تصنيف وتقييم المعلومات المالية بشكل يعكس جودة التقارير، وبالتالي تسهم في تزويد المستخدمين بالمعلومات الأكثر دقة وملاءمة. وقد حددت هذه النشرة خصائص عدة للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التمييز بين المعلومات المفيدة وغير المفيدة[1].

[1] العلوان جعفر، **دور القطاع البنكي في تمكين المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية على بنوك المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية"**، معهد الإدارة العامة، العدد 6، ص2020، ص83.

3. تقرير مراجع الحسابات:

يعد تقرير مراجع الحسابات عنصرًا بالغ الأهمية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية[1] بحيث يساهم بشكل كبير في زيادة الثقة في التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات. مراجع الحسابات، بصفته جهة مستقلة، يقوم بمراجعة القوائم المالية للتأكد من أنها قد أُعدت وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة، وأنها تعكس الواقع المالي للمؤسسة بأكبر قدر من الدقة والموضوعية، ومن خلال هذا الدور الرقابي يمكن لمراجع الحسابات أن يكشف عن أي أخطاء جوهرية أو تلاعب في الأرقام، مما يعزز مصداقية التقارير ويزيد من الثقة التي يوليها المستخدمون لهذه المعلومات، كما تتمثل أهمية تقرير مراجع الحسابات في أنه يقدم رؤية محايدة حول مدى التزام المؤسسة بمعايير المحاسبة المعترف بها، مما يجعل التقارير المالية أكثر مصداقية وموثوقية. عندما يُقر مراجع الحسابات بأن القوائم المالية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية، فإنه بذلك يُعطي المستخدمين (المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية وغيرهم) ضمانات بأن البيانات المقدمة تمثل صورة دقيقة وواقعية للوضع المالي للمؤسسة.

كما يساهم تقرير مراجع الحسابات في تعزيز الشفافية داخل المؤسسة، مما يشجع على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات مالية صادقة، ينعكس هذا بدوره على تقييم الأداء المالي، حيث يُمكن للمستثمرين والمحللين تقييم وضع الشركة بشكل صحيح بناءً على التقارير المالية المدققة، مما يعزز استقرار السوق المالي وثقة الأطراف ذات الصلة، كما يعد التقرير أيضًا بمثابة أداة للمساءلة، حيث يُلزم الإدارة بتقديم تقارير مالية شفافة وواضحة، فالإفصاح السليم للمعلومات يعكس ممارسات الحوكمة الجيدة ويعزز من فرص الاستدامة والنمو للمؤسسة[2]، وبذلك يمكن القول إن تقرير مراجع الحسابات يُعد أحد العوامل الجوهرية التي

[1] محسن محمد، رشيد عابد، **مدى إدراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية "دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة أربيل"**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العدد6، العراق، 2021، ص94.

[2] منصور شريف، **دور مراجع الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المالي**، مجلة البحوث المحاسبية والمالية، العدد 11، 2022، ص67.

تُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير إشراف رقابي مستقل يضمن توافق البيانات المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة، ويُسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية للمؤسسات.

المطلب الثاني: مساهمة الافصاح في تقييم الاداء المالي

يعد الإفصاح المحاسبي أداة محورية في دعم تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات إذ لا تقتصر فائدته على عرض الأرقام بل تمتد لتوضيح خلفياتها وتفاصيلها، فكلما زادت درجة الإفصاح وشفافيته أصبح بإمكان المستخدمين فهم طبيعة الأنشطة المالية ومصادر الإيرادات والمصاريف بشكل أدق، ومن ثم يساهم الإفصاح في تقديم صورة أكثر موضوعية وشمولية عن الأداء المالي مما يعزز من جودة القرارات المالية والاستثمارية المبنية على هذه المعلومات، كما تكمن مساهمة الافصاح المالي في تقييم الاداء المالي في:[1]

1. توفير معلومات واضحة عن النتائج المالية:

يوضح الإفصاح المحاسبي تفاصيل الأرباح والخسائر بشكل دقيق وذلك من خلال تقديم شرح وافٍ لمكونات كل منهما، كالإيرادات المتأتية من الأنشطة الرئيسية وكذا المصاريف التشغيلية والتكاليف غير المتكررة، وغيرها من البنود المؤثرة، هذا التوضيح يُمكّن مستخدمي القوائم المالية من تحليل مصادر الربحية والخسارة وتحديد ما إذا كانت نتيجة أداء تشغيلي فعّال أم بسبب عوامل ظرفية أو استثنائية، وبذلك يصبح من الممكن تقييم كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق نتائج إيجابية، مما يُعد مؤشرًا أساسيًا على الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة[2].

2. شرح السياسات المحاسبية المعتمدة:

يساعد الإفصاح المحاسبي على فهم طريقة احتساب الإيرادات والمصاريف وذلك من خلال توضيح السياسات المحاسبية المعتمدة في الاعتراف بالإيرادات وتحديد التكاليف، فعلى سبيل المثال يوضح ما إذا

[1] محمد رغدة، **دور الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة إلكترونياً في تطوير المراجعة**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد3، 2018، الأردن، ص32.

[2] محمد الغول، **الإفصاح المحاسبي وأثره على تقييم الأداء المالي**، مجلة المحاسبة والمالية المعاصرة، العدد 15، 2022، ص45.

كانت الإيرادات قد احتسبت عند التعاقد أو عند التسليم أو ما إذا كانت المصاريف قد أُدرجت وفقًا لمبدأ الاستحقاق أو النقدي، هذا الشرح التفصيلي يُتيح للمستخدمين تقييم مدى دقة الأرقام المعروضة والتأكد من أنها تستند إلى أسس محاسبية سليمة ومتسقة، كما يساعد في المقارنة بين المؤسسات المختلفة أو بين الفترات المالية المتتالية وهو ما يدعم موثوقية التحليل المالي ويُقلل من احتمالية التفسير الخاطئ للبيانات المالية[1].

3. تحليل مصادر الإيرادات والمصاريف:

يتيح الإفصاح المحاسبي تتبع الأداء حسب الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة وذلك من خلال تقديم بيانات مفصلة حول كل نشاط أو قطاع تشغيلي على حدة، فعند تقديم الإفصاح المجزأ يتمكن المستخدمون من معرفة مدى مساهمة كل خط إنتاج أو فرع جغرافي في إجمالي الإيرادات والأرباح بالإضافة إلى تحديد مصادر القوة أو الضعف داخل المؤسسة، هذا النوع من التحليل يمكن من تقييم كفاءة كل نشاط على حدة بدل الاكتفاء بنظرة إجمالية قد تُخفي تفاوتات داخلية مهمة، وبالتالي يعتبر الإفصاح المجزأ أداة استراتيجية لتحليل الأداء واتخاذ قرارات تطوير أو إعادة هيكلة مدروسة.

4. تفسير التغيرات في الأداء عبر الفترات:

يوضح الإفصاح المحاسبي أسباب الفروقات بين الفترات المالية سواء كانت إيجابية أو سلبية وذلك من خلال تقديم شروحات تحليلية للمتغيرات التي أثرت على النتائج المالية، فقد تكون هذه الفروقات ناتجة عن تغيرات في حجم المبيعات أو في أسعار المواد الخام أو نتيجة ظروف اقتصادية خارجية أو حتى بسبب تغييرات في السياسات المحاسبية المتبعة، هذا التوضيح يساعد المستخدمين على فهم ما إذا كانت التحسينات في الأداء مستدامة أم ظرفية أو ما إذا كانت التراجعات تعكس مشاكل هيكلية أو تقلبات مؤقتة، وبذلك يمكن الإفصاح من تفسير الأداء المالي في سياقه الواقعي ويساعد في بناء تصورات أكثر دقة حول مستقبل المؤسسة[2].

---

[1] جمال الصباغ، **أهمية الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم المحاسبية، العدد 8، 2021، ص53.

[2] سامي الحداد، **تحليل الفروقات المالية وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة المحاسبة والتمويل، العدد 14، 2022، ص39.

5. دعم شفافية القوائم المالية:

يقلل الإفصاح المحاسبي من الغموض من خلال تقديم معلومات شفافة ومفصلة حول مختلف جوانب النشاط المالي للمؤسسة وذلك كالعقود طويلة الأجل والالتزامات المحتملة وأيضا السياسات المحاسبية المستخدمة، هذه المعلومات تُزيل اللبس الذي قد ينشأ عند الاكتفاء بعرض الأرقام المجردة وتفسر السياق الذي جاءت فيه النتائج المالية مما يمنح المستخدمين فهماً أعمق وأدق للواقع المالي، وبهذا الشكل يعزز الإفصاح ثقة مختلف الأطراف (من مستثمرين وممولين وجهات رقابية) في مصداقية وموضوعية التقارير المالية ويجعل المؤسسة تبدو أكثر التزامًا بالشفافية والحوكمة الجيدة وهو ما ينعكس إيجابًا على سمعتها واستقرارها في السوق. [1]

6. تمكين أصحاب القرار من اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة:

الإفصاح المحاسبي يوفر قاعدة قوية لتحليل الوضع المالي من خلال عرضه الشامل والدقيق لكافة العناصر المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة مثل الأصول وكذلك الالتزامات وأيضا التدفقات النقدية والمخاطر المحتملة، هذه المعلومات تُمكّن متخذي القرار من تكوين صورة واقعية ومتكاملة عن الحالة المالية وتحديد نقاط القوة والضعف بدقة، وبفضل هذا الفهم العميق فيمكن للإدارة أو المستثمرين أو الدائنين اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة كالدخول في استثمارات جديدة وإعادة هيكلة التمويل أو تحسين الكفاءة التشغيلية، فكلما كان الإفصاح أكثر شفافية وتفصيلا زادت فعالية التحليل المالي وارتفعت جودة القرارات المبنية عليه. [2]

الإفصاح المحاسبي يعد عنصرا أساسيا في تعزيز جودة وفعالية التقارير المالية بحيث يساهم بشكل مباشر في رفع موثوقية المعلومات المالية من خلال تقديم بيانات شفافة ودقيقة ومفسرة بشكل يعكس الواقع

[1] قسايمة غازي، أبو سليم خليل، **أثر نظم الخبيرة والشبكات العصبية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد5، الأردن، 2021، ص175.

[2] قزال إسماعيل، **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص88.

المالي للمؤسسة، فالإفصاح الجيد لا يكتفي بعرض الأرقام بل يرفقها بتوضيحات تتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات المحورية مما يمكن المستخدمين من تقييم مدى دقة وموضوعية المعلومات[1].

كما أن الإفصاح يلعب دورا مهما في تقييم الأداء المالي إذ يوضح تفاصيل الإيرادات والمصاريف ومصادر الربح أو الخسارة ويسمح بتتبع نتائج الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، كما يوفر إطارا تحليليا يساعد في تفسير الفروقات بين الفترات المالية ويمنح أصحاب القرار قاعدة معلوماتية صلبة لبناء قرارات استراتيجية مدروسة.[2]

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي يمثل أداة فعالة لتعزيز الشفافية والثقة وتحقيق قراءة موضوعية للأداء المالي الفعلي للمؤسسات.

[1] حسن علي، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية**، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد 13، 2022، ص 75.

[2] أحمد الزعبي، **أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم اتخاذ القرار المالي**، مجلة المحاسبة المعاصرة، العدد 10، 2021، ص 62.

خلاصة الفصل:

إن من خلال دراستنا لدور المعايير في تحسين جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية لا حظنا بأن المعايير المحاسبية تشكل الإطار المرجعي الذي يضمن توحيد أسس إعداد القوائم المالية مما يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المالية من حيث الدقة والموثوقية والقابلية للمقارنة والوضوح، وقد تبين بأن تطبيق المعايير الدولية أو الوطنية بشكل سليم يعزز من مصداقية التقارير المالية ويقلل من فرص التلاعب أو الغموض في عرض البيانات، كما أن دور الإفصاح المحاسبي كأداة مكملة للمعايير في دعم جودة القوائم المالية بحيث يوفر معلومات تفسيرية تساعد المستخدمين في فهم خلفية الأرقام وتقييم مدى واقعيتها، وقد ظهر من خلال التحليل أن الإفصاح المحاسبي يساهم مباشرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تسليط الضوء على مصادر الأرباح والخسائر وكذا تفسير التغيرات بين الفترات وتوضيح السياسات المحاسبية المعتمدة مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على معلومات شفافة وموثوقة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في ماليزيا وأثر تطبيق التجربة في الجزائر

تمهيد:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة عالميا في تطوير وتطبيق النظام المصـــرفي الإســـلامي بحيث أنها تبنت مقاربة متوازنة بين الالتزام بالمعايير الدولية وضـــرورة احترام الخصـــوصـــية الشـــرعية من خلال الاســتئناس بمعايير المحاســبة الإســلامية الصــادرة عن هيئة المحاســبة والمراجعة للمؤســســات المالية الإســلامية، كما قد ســاهم هذا التوجه في تعزيز جودة الإفصــاح المحاســبي لدى المصــارف الإســلامية الماليزية، ما انعكس إيجابيا على مستوى الشفافية والموثوقية في القوائم المالية.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الجزائر في تطوير صـــيغ التمويل الإســـلامي وتفعيل النوافذ والبنوك الإســـلامية، فقد برزت التجربة الماليزية كنموذج يحتذى به في مجال تنظيم الإفصـــاح المالي المتوافق مع أحكام الشريعة، ولذلك فإن دراسة واقع تطبيق معايير الإفصاح في ماليزيا وتحليل نتائجها قد يوفر أساسا علميا ومهنيا يمكن أن تستفيد منه الجزائر في حال تبني نهج مماثل مع مراعاة خصوصيات البيئة القانونية والتنظيمية المحلية.

وعليه فسوف نقوم بتقسيم فصلنا هذا إلى ثلاث تثوم بدراسة هاته التجربة والمتمثلة في:

المبحث الأول: واقع العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا؛

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك الإسلامية الماليزية؛

المبحث الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية؛

المبحث الرابع: دراسة تطبيقية حول بنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر.

المبحث الأول: واقع العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصـــيرفة الإســـلامية بحيث اعتمدت نظاما ماليا مزدوجا يجمع بين البنوك التقليدية والإسلامية تحت إشراف البنك المركزي الماليزي، كما يعزز هذا الإطار بمجلس الشريعة المركزي والذي يضمن التزام المنتجات المالية بأحكام الشريعة.

وفيما يخص المعايير المحاسبية فتعتمد البنوك الإسلامية الماليزية أساسا على المعايير الدولية مع الاستئناس الجزئي بمعايير AAOIFI وخصوصا في مجالات الإفصاح والتمويل الإسلامي، وهذا التوازن بين الالتزام الدولي والمرجعية الشرعية مكن ماليزيا من تحقيق شفافية وموثوقية نسبية في قوائمها المالية الإسلامية.

المطلب الأول: لمحة عن النظام المالي الماليزي

يعد النظام المالي في ماليزيا من أبرز الأنظمة المالية المتقدمة في العالم، حيث يتميز بتعدد قطاعاته واســـتقلالها مما يجعله نموذجا فريدا يجمع بين التمويل التقليدي والتمويل الإســـلامي، كما يعتبر البنك المركزي الماليزي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ السياسات المالية والمصرفية في البلاد وهو مسؤول أيضـــا عن تطوير النظام المالي الإســـلامي وضـــمان اســـتقراره، بالإضـــافة إلى الحفاظ على استقرار الأسعار والنظام المصرفي.

أولا. النظام المالي التقليدي والإسلامي

يشمل النظام المالي الماليزي قطاعين رئيسيين: [56]

1. **القطاع المالي التقليدي:**

يعتبر القطاع المالي التقليدي جزءا أســـاســـيا من النظام المالي الماليزي ويشـــمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية وكذلك الأسواق المالية التي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، كما يعمل هذا القطاع وفقا للقوانين والمعايير الدولية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي ويشكل العمود الفقري للنظام المالي بشكل عام.

---

[56] الســنوســي عبد القادر، **تجربة ماليزيا في تطوير الصـيرفة الإسـلامية:** دروس مسـتفادة للدول النامية، مجلة الاقتصـاد الإسلامي العالمية، العدد58، 2020، الجزائر، ص45.

1.1. البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي أكبر فئة في القطاع المالي التقليدي وتعد البنوك المحلية والدولية التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، كما تشمل هذه البنوك الودائع والقروض والتمويل التجاري وخدمات التحويلات المالية، وتعمل هذه البنوك وفقا للمعايير الدولية في المحاسبة والإفصاح المالي مثل معايير IFRS، وتستخدم المنتجات المالية التقليدية مثل الفائدة في القروض وحسابات الودائع، والجدول الموالي يوضح أهم البنوك التجارية في ماليزيا:

الجدول3-1: حجم الودائع والقروض والتمويل التجاري للبنوك التجارية الماليزية (مليار دولار)

البنك	حجم التمويل التجاري	حجم القروض	حجم الودائع
Maybank	33.0	99.0	110.0
CIMB Bank	26.4	61.6	66.0
Public Bank	22.0	48.4	50.6
RHB Bank	19.8	37.4	39.6

Source: Bank Negara Malaysia (Central Bank of Malaysia)

2.1. المؤسسات المالية غير المصرفية:

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية جزءا مهما من النظام المالي التقليدي وهي تشمل مجموعة من المؤسسات التي لا تقوم بالأنشطة المصرفية التقليدية مثل قبول الودائع أو منح القروض ولكنها تقدم خدمات مالية أخرى، وتشمل هذه المؤسسات:

الجدول 3-2: حجم السوق ونوع خدمات المؤسسات المالية غير المصرفية في ماليزيا (مليار دولار)

القطاع	حجم السوق	نوع الخدمات
شركات التأمين	40 – 30 مليار دولار	التأمين على الحياة والممتلكات والتأمين الصحي
شركات الاستثمار	70 – 50 مليار دولار	إدارة صناديق الاستثمار والاستشارات الاستثمارية
شركات التمويل	30 – 20 مليار دولار	القروض الشخصية والتمويل الاستهلاكي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة
شركات الوساطة	15 – 10 مليار دولار	خدمات الوساطة في أسواق الأسهم والسندات

Source: Bank Negara Malaysia (Central Bank of Malaysia)

- **شركات التأمين:** في ماليزيا تشهد نموا في قطاع التأمين الصحي بشكل خاص كما أن التأمين على الحياة والممتلكات لا يزال يشكل جزءًا أساسيًا من السوق المالي؛
- **شركات الاستثمار:** تدير مجموعة واسعة من المنتجات المالية من بينها الصناديق المتداولة والمنتجات البديلة التي تسهم في استثمار رأس المال المحلي والدولي؛
- **شركات التمويل:** تشهد تزايدًا في الطلب على القروض الشخصية وشراء السيارات بالإضافة إلى التمويل للأعمال الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني؛
- **شركات الوساطة:** تساهم في تسهيل التداول عبر البورصات المحلية والدولية وتستفيد من الاستثمارات في السندات والأسهم في ماليزيا.

كما تعتبر هذه المؤسسات جزءا أساسيا من الاقتصاد المالي في ماليزيا بحيث تساهم في توزيع المخاطر وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

3.1. أسواق المال الماليزية:

تعد أسواق المال في ماليزيا من أبرز الأسواق المالية في المنطقة بحيث يتداول فيها الأسهم السندات والصكوك (السندات الإسلامية)، ومن أشهر هذه الأسواق بورصة ماليزيا التي تعتبر المركز الرئيسي لتداول الأوراق المالية في البلاد، وتشمل أسواق المال التقليدية أيضا سوق العملات وسوق السلع،

كما تتسم أسواق المال الماليزية بالانفتاح على الأسواق العالمية وتستفيد من العديد من التشريعات واللوائح التي تعزز الشفافية وتضمن الحماية للمستثمرين، كما أن ماليزيا تتبع المعايير الدولية في المحاسبة والتقارير المالية لضمان التوافق مع أسواق المال العالمية.

4.1. التنظيم والإشراف:

تخضع البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية في القطاع المالي التقليدي لرقابة وإشراف صارم من قبل البنك المركزي الماليزي والذي ينظم السياسات النقدية والمصرفية بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للبلاد، كما يشرف البنك المركزي على أنظمة المدفوعات والأنظمة المالية لضمان الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي من المخاطر.

2. القطاع المالي الإسلامي:

والذي يضم البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار الإسلامية، كما يساهم القطاع المالي الإسلامي بشكل كبير في الاقتصاد الماليزي بحيث تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في تطبيق المعايير والمنتجات المالية الإسلامية في العالم مما يجعلها محط أنظار المستثمرين الدوليين في هذا المجال.

ثانيا. هيئة الرقابة والتنظيم:

يشرف البنك المركزي الماليزي على عمل المؤسسات المالية الإسلامية من خلال وضع السياسات والقواعد التنظيمية التي تضمن التزام هذه المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية، كما يعتبر مجلس الشريعة المركزي جزءا أساسيا من الهيكل التنظيمي في ماليزيا بحيث يقدم فتوى شرعية بشأن المنتجات المالية الإسلامية ويضمن توافقها مع الشريعة، ويعتبر SAC المرجعية الأساسية للبنوك الإسلامية في تفسير ومراجعة معاملات التمويل والمنتجات المالية[57].

[57] بوحنية قوي، ومحمد أسامة، التجربة الماليزية في تنظيم الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد25، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022، ص 88.

ثالثا. التوازن بين المعايير الدولية والمحلية:

يتمتع النظام المالي الماليزي بميزة دمج المعايير الدولية مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع المعايير الشرعية مما يساهم في توفير بيئة متوازنة تتيح للمؤسسات المالية الإسلامية التوسع والنمو في السوق المالي، كما تلتزم البنوك الإسلامية في ماليزيا بالمبادئ المحاسبية العالمية ولكنها تكمل ذلك بالاعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح والتمويل الإسلامي مما يعزز من الشفافية والموثوقية في تقاريرها المالية[58].

رابعا. تطور الأسواق المالية الإسلامية:

تعتبر ماليزيا مركزا رئيسيا في تطوير أسواق المال الإسلامية بحيث تصدر الحكومة الماليزية والصناديق السيادية الماليزية أدوات مالية إسلامية مثل الصكوك (السندات الإسلامية) لجذب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، كما تتمتع بورصة ماليزيا بمنصة متطورة لتداول الأوراق المالية الإسلامية مما يجعلها واحدة من الأسواق المالية الإسلامية الأكثر نشاطًا في المنطقة.

خامسا. الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية:

تدفع الابتكارات المالية النظام المالي الماليزي إلى الأمام بحيث تستمر المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم منتجات مالية جديدة ومتنوعة مثل: المرابحة والمضاربة والإجارة والاستصناع وغيرها من الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما أن هذه المنتجات تساهم في تعزيز الوصول إلى التمويل الإسلامي بشكل أكبر سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة (البنك المركزي – هيئة الشريعة)

يخضع النظام المالي في ماليزيا لإشراف ومراقبة مجموعة من الهيئات التنظيمية، ومن أبرزها: البنك المركزي الماليزي وهيئة الشريعة التابعة للبنك المركزي.

[58] أبو زيد عبد الستار، دسوقي أشرف، التحديات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك الإسلامية: التجربة الماليزية نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد24، 2016، ص112.

أولا. البنك المركزي الماليزي:

يعد البنك المركزي الجهة الرئيسية المنظمة والمشرفة على القطاع المالي في ماليزيا ويضطلع بعدة مهام منها:

1. تنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية (بما في ذلك البنوك الإسلامية): يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف على عمل البنوك بجميع أنواعها وذلك من خلال إصدار التراخيص ومراقبة الأداء المالي والتأكد من التزامها بالقوانين والتعليمات التنظيمية، وبالنسبة للبنوك الإسلامية فيضع البنك المركزي متطلبات خاصة لضمان التزامها بالأحكام الشرعية وبالإضافة إلى متابعتها المستمرة من خلال تقارير مالية دورية وتدقيقات ميدانية، والجدول التالي يوضح الإحصائيات الأساسية المتعلقة بإشراف البنك المركزي الماليزي على البنوك الإسلامية في ماليزيا:[59]

الجدول 3-3: إشراف البنك المركزي الماليزي على البنوك الإسلامية في ماليزيا

المؤشر	القيمة التقديرية (حتى نهاية 2023)
عدد البنوك الإسلامية	16 بنكا
نسبة التمويل الإسلامي	45.6% من إجمالي التمويل
حجم الأصول الإسلامية	254 مليار دولار أمريكي
إجمالي التمويل الإسلامي	أكثر من 300 مليار رينغيت ماليزي

Source: Bank Negara Malaysia (Central Bank of Malaysia)

2. إصدار التعليمات والسياسات النقدية والائتمانية: يعمل البنك المركزي الماليزي على رسم السياسات النقدية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك من خلال التحكم في معدلات الفائدة وكذلك تحديد نسب الاحتياطي الإلزامي وإدارة التضخم والسيولة في السوق، كما يوجه السياسات الائتمانية لضمان تمويل مستدام يشمل القطاع الحقيقي والتمويل الإسلامي.

[59] الحناشي محمد، دور البنك المركزي الماليزي في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد8، الجزء2، 2021، ص95.

3. وضـــع الأطر القانونية والتنظيمية: يحرص البنك المركزي على تطوير الأطر التنظيمية والتشـــريعية الملائمة لتطور الأسواق المالية ويشمل ذلك[60]:

- سن القوانين المصرفية والمالية؛
- إصدار قواعد المحاسبة والإفصاح المالي التي تضمن الشفافية والمساءل؛.
- تشـجيع المؤسـسـات المالية الإسـلامية على تبني معايير هيئة المحاسـبة والمراجعة للمؤسـسـات المالية الإسلامية وخاصة في مجال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

4. دعم تطوير القطاع المالي الإســـلامي: إن من أبرز إنجازات البنك المركزي في هذا المجال إطلاق مبادرة التمويل الإسلامي الماليزي والتي تهدف إلى[61]:

- تعزيز مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي؛
- جذب الاستثمارات والمؤسسات المالية الإسلامية العالمي؛
- تسهيل تطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة؛
- تنمية الكفاءات البشرية من خلال التعليم والتدريب المتخصص في المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: مدى اعتماد البنوك على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعتمد البنوك الإســلامية في ماليزيا بشــكل رئيســي على الإطار المحاســبي والتنظيمي الوطني الصـــادر عن البنك المركزي الماليزي وبشـــكل خاص على المبادئ والتوجيهات الصـــادرة عن مجلس الخدمات المالية الإســـلامية وهيئة الشـــريعة التابعة للبنك المركزي. ورغم أن معايير هيئة المحاســـبة

[60] زروقي سفيان، الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد5، 2020، ص75.

[61] بن عيســـى فوزي، التجربة الماليزية في تطوير صـــناعة التمويل الإســـلامي: آليات ومقومات النجاح، مجلة المالية والاقتصاد، 2021، العدد6، الجزء2، ص101.

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا تطبق إلزاميا في ماليزيا إلا أنها تعتبر مرجعا فنيا مساعدا في الحالات التالية[62]:

- تطوير منتجات مالية جديدة؛
- مقارنة المعالجات المحاسبية مع الدول الإسلامية الأخرى؛
- تعزيز الإفصاح في التقارير المالية لبعض المؤسسات الراغبة في التوسع الإقليمي أو العالمي.

فبعض البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى مثل (Bank Islam Malaysia) و(Maybank Islamic) قد تتبنى بعض مبادئ الإفصاح أو التصنيف التي تتوافق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولكن ذلك يتم ضمن إطار توجيهات البنك المركزي والذي يفضل الالتزام بمعايير لتقارير المالية الدولية إلى جانب الشروط الشرعية الوطنية، والجدول التلالي يوض الأداء المالي والشرعي لـ Bank Islam Malaysia Berhad وMaybank Islamic:

الجدول 3-4: مقارنة بين Bank Islam Malaysia Berhad وMaybank Islamic من حيث الأداء المالي والشرعي

المؤشر	Maybank Islamic	Bank Islam Malaysia Berhad
حصة التمويل في السوق	70% من إجمالي القروض	7.8% من إجمالي القروض
الجوائز والاعترافات	أفضل بنك إسلامي في ماليزيا	/
المنتجات الشرعية	متنوعة	متنوعة
الانتشار الجغرافي	واسع	واسع

المصدر: تقارير بنك (Bank Islam Malaysia) وبنك (Maybank Islamic)

[62] الشلبي عبد الرحمن، تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك الماليزية: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد12، 2019، ص55.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك الإسلامية الماليزية

تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك الإسلامية الماليزية يعتبر خطوة هامة لفهم مدى كفاءة الأداء المالي لهذه البنوك ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية الإسلامية وبالإضافة إلى تقييم قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية والنمو.

المطلب الأول: دراسة عينة من البنوك الإسلامية الماليزية

تم اختيار عينة من البنوك الإسلامية الماليزية التي تمثل نماذج رائدة في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا وذلك لتقديم صورة شاملة حول كيفية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وتقييم الأداء المالي، وتشمل العينة كلا من[1]:

1. **بنك (Islam Malaysia)**: يعد من أوائل البنوك الإسلامية في ماليزيا وقد كان له دور بارز في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد، كما يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
2. **بنك (Maybank Islamic)**: هو فرع من مجموعة (Maybank) كما يعتبر من أكبر البنوك الإسلامية في ماليزيا ويتميز بانتشار واسع في السوق الماليزي ويعكس التزاما قويا في تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة.
3. **بنك (CIMB Islamic)**: يعد من أكبر البنوك الإسلامية في ماليزيا وله حضور قوي في القطاع المالي كما يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الإسلامية في العديد من المجالات.

[1] Haniffa Hudaib, **Islamic Accounting: Principles and Practices,** London, Routledge, 2023, p63.

الجدول 3-5: نظرة تحليلية لأداء ثلاثة من أبرز البنوك الإسلامية في ماليزيا

المؤشر	CIMB Islamic	Maybank Islamic	Bank Islam Malaysia
إجمالي الأصول	155.47 مليار دولار	201.24 مليار دولار	19.34 مليار دولار
صافي الربح	/	/	27.5 مليون دولار
نسبة التمويل الإسلامي	/	140.9 مليار دولار	/
التمويل المستدام المستهدف	21.27 مليار دولار	17 مليار دولار	/
عدد الفروع والقنوات	306 فرع	352 فرع	146 فرع

Source: Dusuki. A, Bank Islam Malaysia Berhad and Islamic banking: Performance and prospects, International Journal of Islamic Financial Services, 1(2), 2008, p26

يعد Bank Islam Malaysia Berhad من البنوك الرائدة في القطاع المالي الإسلامي بماليزيا بحيث يحتل المرتبة الحادية عشرة بين البنوك الماليزية من حيث حجم الأصول بإجمالي بلغ حوالي 90.9 مليار رينغيت ماليزي، أي ما يعادل نحو 19.3 مليار دولار أمريكي، كما قد سجل البنك أداءً ماليا مستقرا في الربع الأول من عام 2024 بصافي ربح قدره 129.2 مليون رينغيت ماليزي أي نحو 27.5 مليون دولار، كما أن البنك يقدم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتشمل التمويل الشخصي والتمويل التجاري بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والتأمين التكافلي مما يعزز مكانته كبنك شامل ومتكامل يخدم مختلف شرائح العملاء في السوق الماليزي.

كما يعد Maybank Islamic الذراع الإسلامي لمجموعة Maybank وهي أكبر مجموعة مصرفية في ماليزيا من حيث حجم الأصول والتي بلغت نحو 947.8 مليار رينغيت ماليزي أي ما يعادل تقريبا 201 مليار دولار أمريكي، كما يشكل التمويل الإسلامي حوالي 70% من إجمالي القروض والتمويلات في المجموعة مما يعكس التزاما واضحا بتعزيز الصيرفة الإسلامية، كما يتمتع البنك بانتشار واسع على مستوى الدولة من خلال شبكة تضم أكثر من 352 فرعا وقناة توزيع مما يسهل الوصول إلى

خدماته وقد نال البنك اعترافا دوليا بتميزه بحيث حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في ماليزيا لعام 2023 من مجلة (Euromoney) بالإضافة إلى تكريمه كأفضل مزود للتمويل التجاري الإسلامي وأفضل بنك إسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل (Global Finance Magazine) في عام 2024 مما يعزز صورته كبنك رائد في التمويل الإسلامي محليا ودوليا.

في يعتبر CIMB Islamic الذراع الإسلامي لمجموعة CIMB والتي تعد ثاني أكبر مجموعة مصرفية في ماليزيا بإجمالي أصول يقدّر بحوالي 733.6 مليار رينغيت ماليزي أي ما يعادل تقريبا 155 مليار دولار أمريكي كما يعكس البنك توجها واضحا نحو التمويل المستدام بحيث تخطط المجموعة لتخصيص ما يصل إلى 100 مليار رينغيت أي حوالي 21.3 مليار دولار لهذا الغرض بحلول نهاية عام 2024، وفي إطار التزامها بالممارسات المالية المسؤولة والبيئية كما يوفر البنك باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتشمل التمويل الشخصي والتجاري بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والتأمين التكافلي مما يعزز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية مرنة ومتطورة في السوق الماليزي.

المطلب الثاني: تحليل الإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج قائمة تحقق مستند إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

يعد الإفصاح عن العقود الشرعية من العناصر الأساسية التي يجب أن تكون واضحة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية وذلك لضمان الشفافية والامتثال للمعايير الشرعية، فقد تم التحقق من مدى وضوح الإفصاح عن أنواع العقود الإسلامية التي يعتمدها كل بنك في عملياته، والمتمثلة في[1]:

[1] Haniffa Hudaib, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics,2007, 76(1), p97.

الجدول 3-6: توزيع العقود الشرعية في البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى

العقد الشرعي	CIMB Islamic	Maybank Islamic	Bank Islam Malaysia
المرابحة	60%	55-65%	60-70%
المضاربة	5-8%	5-10%	10-15%
الإجارة	8-10%	10-12%	10-15%
المشاركة	< 5%	3-5%	5-7%

Source: Haniffa Hudaib, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, *Journal of Business Ethics*,2007, 76(1), p98

وقد تبين أن هناك تفاوتا في مستوى الإفصاح بين البنوك المختارة في العينة، فعلى سبيل المثال (Bank Islam Malaysia) يتسم بتوضيح أكثر تفصيلا لهذه العقود في بياناته المالية بحيث يذكر بوضوح نوع العقود المطبقة والشروط التي تحكمها مما يعزز من مستوى الشفافية وفي المقابل فإن بعض البنوك الأخرى قد تكتفي بالإفصاح العام دون تقديم تفاصيل دقيقة مما قد يؤدي إلى ضعف الفهم لدى الأطراف المعنية حول كيفية تطبيق هذه العقود.

كما تشمل قائمة التحقق بندا خاصا بإفصاح البنوك عن طريقة احتساب الزكاة، الجهة المكلفة بدفعها (البنك أم المساهمين) وطريقة تقديمها في البيانات المالية وهذا البند يظهر مدى الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية في إدارة الأموال الشرعية.

الجدول 3-7: المعالجة المحاسبية للزكاة في بعض البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى وكيفية إفصاحها عنها

البنك	طريقة تقديم الزكاة في البيانات المالية	الجهة المكلفة بدفع الزكاة	إفصاح عن طريقة احتساب الزكاة
Bank Islam Malaysia	الزكاة يتم احتسابها كنفقة سنوية ويتم تضمينها في تقرير الربحية.	البنك هو المسؤول عن دفع الزكاة.	يتم الإفصاح بوضوح عن طريقة احتساب الزكاة بناء على الأصول النقدية والشروط الشرعية.
Maybank Islamic	يتم إعلان الزكاة كمبلغ مستقطع في البيانات المالية السنوية.	الزكاة يدفعها البنك من أرباحه السنوية.	يتم توضيح كيفية احتساب الزكاة بالتفصيل وفقًا للمعايير الشرعية المعتمدة.
CIMB Islamic	يتم تقديم الزكاة في ملاحظات مالية توضح المبلغ المدفوع والشرعية.	البنك يتحمل مسؤولية دفع الزكاة.	توجد تفاصيل واضحة عن الأسس التي تحتسب بها الزكاة.

Source: Bank Islam Malaysia Berhad Annual Report, Maybank Islamic Berhad Annual Report 2023, CIMB Islamic Bank Berhad Annual Report 2023

تلتزم البنوك الإسلامية بالإفصاح عن طريقة احتساب الزكاة وفقا للمعايير الشرعية بحيث يتم تحديد المبلغ المستحق بناء على الأموال المودعة في حسابات العملاء والنشاطات التمويلية التي تمت وفقا لعقود إسلامية مثل المرابحة والمضاربة كما يحرص معظم البنوك على توضيح الأسس الشرعية التي يتم على أساسها احتساب الزكاة مما يعكس شفافية واضحة في كيفية احتسابها من حيث الأصول والالتزامات المالية التي يجب تضمينها في حساب الزكاة.

كما أنه عادة ما يتولى البنك مسؤولية دفع الزكاة من أرباحه السنوية باعتباره المسؤول الأول عن إدارة الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ففي بعض الحالات قد تقدم بعض البنوك خيارا للمساهمين

بأن يســـاهموا في دفع الزكاة ولكن في الغالب يتحمل البنك العبء الرئيســـي لتوزيع الزكاة، كما أن هذه الممارسة تساهم في التأكد من أن الزكاة يتم دفعها بشكل صحيح ومتوافق مع الشريعة.

كما يتم تقديم الزكاة في البيانات المالية السنوية لكل بنك بشكل مخصصات بحيث يتم تخصيص جزء من الأرباح المدفوعة للزكاة ويتم ذكر المبلغ المدفوع بوضـــوح في التقارير المالية المرفقة كما يتم الإفصاح عن طريقة حساب الزكاة في ملاحظات التقرير السنوي مما يساعد المساهمين والعملاء على فهم كيف تتم معالجة الزكاة ويعزز الشفافية في إدارة الأموال وفقا للمعايير الشرعية.

وعليه فيظهر التزام البنوك الإسلامية بإفصاح شامل وشفاف عن كيفية احتساب ودفع الزكاة مما يعكس التزامها بالمبادئ الشرعية ويعزز الثقة في إدارة الأموال بشكل عادل ومسؤول.

المطلب الثالث: ربط الإفصاح بمؤشرات الجودة (الشفافية – المقارنة – الموثوقية).

يعد الإفصاح المحاسبي أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز الجودة في العمليات المالية للبنوك وخاصــة في القطاع المصــرفي الإســلامي، كما ربط الإفصــاح المحاســبي بمؤشــرات الجودة مثل الشـــفافية والمقارنة والموثوقية يعد أمرا حيويا في ضـــمان فعالية الإدارة المالية وبناء الثقة مع العملاء والمستثمرين، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 3-8: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية ومؤشرات الجودة (الشفافية، المقارنة، الموثوقية)

البنك	الموثوقية	المقارنة	الشفافية
Bank Islam Malaysia	الإفصاح المنتظم عن تقارير الزكاة والعقود يعزز من مصداقية البنك لدى العملاء والمستثمرين.	الإفصاح عن تفاصيل العقود الشرعية والتمويل يتيح مقارنة دقيقة مع البنوك الأخرى.	يوضح بشكل دقيق طريقة حساب الزكاة والعقود الشرعية، مما يعزز الفهم الواضح للعمليات.
Maybank Islamic	الإفصاح الشفاف يساهم في بناء الثقة ويضمن مصداقية البنك في جميع العمليات المالية.	الإفصاح الشامل عن المنتجات المالية الشرعية يساعد في إجراء مقارنات عادلة بين البنوك.	تقديم تقارير مالية واضحة وشاملة تحتوي على تفاصيل دقيقة عن الزكاة والعقود الشرعية.

CIMB Islamic	الموثوقية تتعزز من خلال الإفصاح المستمر عن العوائد والمخصصات الشرعية في التقارير السنوية.	القدرة على مقارنة أداء البنك مع منافسيه في تقديم المنتجات الشرعية بفضل الإفصاح الواضح.	الإفصاح التفصيلي عن طريقة احتساب الزكاة وأوجه صرفها يزيد من شفافية العمليات.

Source: Bank Islam Malaysia Berhad Annual Report, Maybank Islamic Berhad Annual Report 2023, CIMB Islamic Bank Berhad Annual Report 2023

فمن خلال هذا الربط بين الإفصاح ومؤشرات الجودة فيمكن للبنوك الإسلامية تعزيز مصداقيتها وتقديم صورة واضحة ونزيهة عن أدائها المالي مما يؤدي إلى تحسين مستوى ثقة السوق في هذه البنوك ويشجع على الاستثمار المستدام والمتوافق مع الشريعة.

الجدول 3-9: ربط المؤشرات مع البنوك الإسلامية الكبرى في ماليزيا

البنك	المقارنة	الموثوقية	الشفافية
Bank Islam Malaysia	تقارير ربع سنوية وشهرية	مراجعة من قبل هيئة شرعية	تقرير مفصل عن العقود الشرعية
Maybank Islamic	تقارير مالية سنوية	الامتثال للمعايير الدولية	إفصاح شامل عن جميع المنتجات
CIMB Islamic	تقارير سنوية متاحة	تحقيق التوافق مع الشريعة	إفصاح محدود

Source: Bank Islam Malaysia Berhad Annual Report, Maybank Islamic Berhad Annual Report 2023, CIMB Islamic Bank Berhad Annual Report 2023

تعتبر الشفافية والموثوقية والمقارنة من الركائز الأساسية التي تحدد جودة الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية ففي ماليزيا توفر البنوك الكبرى مثل Bank Islam Malaysia وMaybank Islamic وCIMB Islamic إفصاحا شاملا وموثوقا عن العقود الشرعية مثل المرابحة والمضاربة والإجارة، وهذا

يساهم في تعزيز الشفافية بحيث يحرص Bank Islam Malaysia على توفير تفاصيل دقيقة حول هذه العقود في تقاريره المالية مما يرفع من مستوى الشفافية مقارنة بالبنوك الأخرى.

أما بالنسبة للموثوقية فإن هذه البنوك تلتزم بالمعايير الدولية للإفصاح المالي مثل IFRS، مع ضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية فهذا يضمن موثوقية عالية في التقارير المالية بحيث أن المراجعة الشاملة من هيئات رقابة شرعية ومستقلة تعزز من مصداقية الأرقام والبيانات المقدمة للمستثمرين والعملاء.

فيما يتعلق بالمقارنة فتقدم هذه البنوك تقارير مالية سنوية وشهرية أو ربع سنوية مما يسهل على المستخدمين مقارنة الأداء المالي للبنوك عبر فترات زمنية مختلفة كما يعد ذلك عنصرا أساسيا في تمكين العملاء والمستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم بناء على البيانات المالية المتاحة بشكل دقيق ومنظم.

وبناء على هذه العوامل فيمثل ربط الإفصاح المحاسبي بمؤشرات الجودة الأساسية في البنوك الإسلامية الماليزية خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية والمصداقية وبالتالي المساهمة في استقرار القطاع المالي الإسلامي في ماليزيا.

المبحث الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية

يشـهد واقع الإفصـاح المحاسـبي في البنوك الجزائرية ولاسـيما الإسـلامية منها تباينا ملحوظا في مسـتوى الشـفافية والامتثال للمعايير الدولية، كما يعزى ذلك إلى غياب إطار محاسـبي موحد يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية ويواكب متطلبات الإفصاح الحديثة.

المطلب الأول: حجم البنوك الإسلامية في الجزائر

البنوك الإسـلامية في الجزائر شـهدت تطورا ملحوظا في السـنوات الأخيرة بحيث تم فتح نوافذ إسـلامية داخل البنوك التقليدية بهدف تقديم خدمات مصـرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسـلامية فقد بدأ هذا الاتجاه بشكل تدريجي بعد أن أقرت الحكومة الجزائرية في عام 2010 قانونا يسمح بإنشاء المنتجات والخدمات المصـرفية الإسـلامية ونتيجة لذلك فقد قامت العديد من البنوك التقليدية بافتتاح نوافذ إسـلامية لتلبية الطلب المتزايد على التمويل الإسـلامي في السـوق المحلي كما يقدر حجم البنوك الإسـلامية في الجزائر بحوالي 12 بنكا إسـلاميا يتمثل في نوافذ إسـلامية تابعة للبنوك التقليدية بحيث تسـعى هذه البنوك لتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات مثل المرابحة والمضـاربة والإجارة والتمويل التكافلي التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن مشـاركة البنوك الإسـلامية في القطاع المصـرفي في الجزائر ما زالت محدودة نسـبيا مقارنة بالبنوك التقليدية بحيث يشـكل التمويل الإسـلامي حوالي 15% من إجمالي التمويل المصـرفي في البلاد وهذا التطور يلقى دعما كبيرا من الحكومة الجزائرية التي تسـعى إلى تعزيز التمويل الإسـلامي في النظام المالي الوطني باعتباره بديلا متوافقا مع الشـريعة للتعاملات التقليدية كما يعد القطاع المصـرفي الإسـلامي في الجزائر في مرحلة نمو مسـتمر ولكنه يواجه تحديات عديدة ومنها غياب إطار محاسبي إسلامي شامل يضمن التوافق مع المعايير الدولية والإفصاح المحاسبي المتعلق بالأحكام الشرعية وبالإضافة إلى ضعف الشفافية في التقارير المالية لبعض البنوك الإسلامية في البلاد.

والجدول الموالي يوضح حجم البنوك الإسلامية والإفصاح المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية:

[1] بن زعيم محمد، تطور التمويل الإسـلامي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة البحوث المصـرفية والمالية، العدد15، 2021، ص88.

الجدول 3-10: المعلومات المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر

المؤشر	القيمة / التفاصيل
عدد النوافذ الإسلامية	12بنكا (من بين البنوك الجزائرية التقليدية)
عدد الفروع	أكثر من 100 فرع لبنوك تقدم خدمات مصرفية إسلامية
نسبة النوافذ الإسلامية التي تقدم تفاصيل كاملة عن العقود الشرعية	30% فقط من النوافذ الإسلامية تقدم تفاصيل كاملة عن العقود الشرعية
نسبة البنوك التي تقدم تفاصيل كاملة حول الزكاة	أقل من 40% من البنوك الإسلامية تقدم تفصيلا كاملًا حول الزكاة

Source: Financial Sector Assessment – Algeria.

فوفقا للتقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي الجزائري لعام 2023 فيظهر التمويل الإسلامي نموا مستمرا في السوق المصرفي الجزائري بحيث يمثل حوالي 15% من إجمالي التمويل المصرفي في البلاد كما تعتبر هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كما تقدر قيمة التمويل الإجمالي للبنوك الإسلامية في الجزائر في عام 2023 بما يتراوح بين 5 إلى 6 مليار دولار أمريكي مما يعكس توسع القطاع وتزايد ثقة الأفراد والشركات في هذا النوع من التمويل، ومع استمرار الجهود الحكومية لتعزيز التمويل الإسلامي وتوفير بيئة تنظيمية تشجع البنوك على تقديم المزيد من المنتجات الإسلامية فيتوقع أن يستمر القطاع في النمو وتحقيق حصص أكبر في السوق المصرفي المحلي.

المطلب الثاني: نسبة التمويل الإسلامي

شهد قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال عام 2024 نموا ملحوظا مما يعكس توجها متزايدا نحو الصيرفة الإسلامية في البلاد، ومن أبرز المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع مايلي:

1. نسبة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل المصرفي: فوفقا للتقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2024 بلغت نسبة التمويل الإسلامي حوالي 15% من إجمالي التمويل المصرفي في البلاد وهذا يعكس زيادة في اعتماد الأفراد والمؤسسات على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2. حجم ودائع الصيرفة الإسلامية: بلغت ودائع الصيرفة الإسلامية في الجزائر نحو 680.1 مليار دينار جزائري حتى نهاية عام 2024 ومسجلة نموا بنسبة 22.6% مقارنة بعام 2023 بحيث كانت الودائع آنذاك 554.8 مليار دينار. [1]

3. توزيع الودائع بين البنوك العمومية والخاصة: [2]

- **البنوك العمومية:** بلغت ودائع الصيرفة الإسلامية لديها 137.4مليار دينار في نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 89%مقارنة بالعام السابق.

- **البنوك الخاصة:** احتفظت بحصة الأسد من ودائع الصيرفة الإسلامية بحيث بلغت 542.6 مليار دينار مسجلة نموا بنسبة 12.5%.

4. البنية التحتية للصيرفة الإسلامية: شهدت البنية التحتية للصيرفة الإسلامية توسعا ملحوظا بحيث ارتفع عدد الشبابيك البنكية المخصصة لهذا النشاط من 655 شباكا في نهاية عام 2022 إلى 741 شباكا في نهاية سنة 2024.[3]

5. السياسات الحكومية الداعمة: أسهمت السياسات الحكومية والإصلاحات المالية في تعزيز نمو الصيرفة الإسلامية وذلك من خلال[4]:

- **إصدار قوانين وتنظيمات:** تم إصدار قوانين جديدة لتنظيم الصيرفة الإسلامية مما وفر إطارا قانونيا ملائما لهذا النشاط؛

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي للصيرفة الإسلامية، 2025، ص 15.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

- **تشـجيع البنوك العمومية:** تم تشـجيع البنوك العمومية على فتح نوافذ للصـيرفة الإسـلامية مما يساهم في زيادة انتشار هذا النوع من الخدمات المالية؛
- **تعزيز الشمول المالي:** تهدف السياسات إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي احتياجات شريحة واسعة من السكان.

المطلب الثالث: تحديات الإفصاح في البنوك الإسلامية الجزائرية

يعاني القطاع المصـــرفي الإســـلامي في الجزائر من جملة من التحديات المتعلقة بالإفصـــاح المحاسبي والرقابة الشرعية، فعلى صـعيد التوافق مع المعايير الدولية فتشـير الإحصـاءات إلى أن حوالي 60% من البنوك الإسـلامية تواجه صـعوبات في تطبيق المعايير المحاسـبية الدولية جنبا إلى جنب مع متطلبات الشـريعة الإسـلامية وذلك في ظل غياب إطار محاسـبي محلي شـامل يتوافق مع خصـوصـية المعاملات الإســـلامية، أما فيما يتعلق بالمراجعة الشـــرعية فإن حوالي 30% فقط من البنوك التي تقدم خدمات مالية إسـلامية تمتلك هيئة شـرعية متكاملة في حين أن 70% من هذه البنوك لا تلتزم بإصـدار تقارير شرعية شاملة مما ينعكس سلبا على مستوى الشفافية والموثوقية في القوائم المالية ويضعف من ثقة المتعاملين في مدى التزام هذه المؤسسات بالضوابط الشرعية.

أولا. الإفصاح المحاسبي عن العقود الشرعية:

تعد صـــيغ التمويل الإســـلامية في الجزائر متنوعة من حيث النوع والانتشـــار غير أن الهيمنة الواضـــحة تبقى لعقد المرابحة الذي يمثل ما يقارب 60% من إجمالي المعاملات المصـــرفية الإســـلامية ونظرا لبساطته ووضوحه من الناحية الشرعية والمحاسبية، وفي المقابل تأتي عقود المضـاربة في المرتبة الثانية إذ تشكل حوالي 20% من التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية الجزائرية ورغم ما تتميز به من مرونة وإمكانية لتحقيق أرباح مشتركة بين المصرف والزبون، أما عقود الإجارة والمشاركة فلا تزال محدودة الاسـتخدام بحيث لا تتجاوز نسـبتها 15% من إجمالي التمويلات وذلك يعود غالبا إلى تعقيداتها التنفيذية

وضعف الوعي المصرفي لدى الزبائن بهذه الصيغ بالإضافة إلى الحاجة لتطوير إطار قانوني وتنظيمي يدعم استخدامها بشكل أوسع[1].

ثانيا. مستوى الشفافية والإفصاح:

تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من قصور نسبي في مستوى الشفافية والإفصاح وخاصة فيما يتعلق بتفاصيل العقود الشرعية ضمن القوائم المالية بحيث تظهر البيانات أن فقط 40% من هذه البنوك تقوم بتقديم معلومات دقيقة وواضحة حول طبيعة العقود الشرعية التي تعتمدها في معاملاتها المالية مما يعكس مستوى متوسطا من الشفافية قد لا يرقى إلى تطلعات المتعاملين أو الجهات الرقابية، أما على صعيد التقارير المالية السنوية فإن ما يقارب 50% من البنوك الإسلامية فقط تصدر تقارير تتضمن إفصاحا مفصلا عن العقود الشرعية المطبقة إلى جانب معلومات متعلقة بحساب الزكاة وهو ما يشير إلى وجود تفاوت كبير في مدى التزام البنوك الإسلامية بالمعايير المحاسبية والإفصاح المالي وفقا لمتطلبات الشريعة الإسلامية[2].

[1] عبد الرحمن سامي، تطور صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2022، ص71.

[2] عبد الرحمن سامي، مرجع سابق، ص73.

المبحث الرابع: دراسة تطبيقية حول بنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر

سوف نقوم بعرض مقارنة مفصلة بين بنكي البركة الجزائر والسلام الجزائر مع التركيز على تقييم مدى التزامهما بمعايير الإفصاح المحاسبي والشفافية في إطار الصيرفة الإسلامية، كما سوف نهدف إلى الكشف عن الفروقات في الأداء وتحديد أبرز التحديات والفرص لتحسين جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: ميزانية بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023:

يشكل تحليل الميزانية المالية لأي مؤسسة بنكية أداة أساسية لتقييم أدائها الاقتصادي والمالي، كما يعد مؤشرًا دقيقا لمدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي هذا الإطار تأتي دراسة ميزانية بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2023-2019 لتعكس التطورات المالية التي شـهدها البنك في سـياق اقتصـادي محلي وإقليمي متقلب.

وعليه فسوف نقوم بتحليل ميزانية بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 كما هي موضحة في الجداول التالية:

أولا. أصول بنك البركة الجزائري:

الجدول 3-11: يوضح أصول بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)

البند/ السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	105021946	95745974	107252180	132848962	127 478 107	150 804 407
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0	0	0	0	0

أصول مالية قابلة للبيع	0	0	0	0	0	0
تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2299974	1547484	1026987	725373	574 898	1 255 453
تمويلات ممنوحة للزبائن	154159890	153053279	146901271	139499026	131 506 406	137 661 979
أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0	0	0	0	0
ضرائب جارية -أصول	1371219	2185142	2106291	1347704	1 170 806	1 137 545
ضرائب مؤجلة-أصول	234347	261635	289756	274634	358 261	322 327
أصول أخرى	1904003	2208277	2068875	2484487	3 364 009	7 804 297
حسابات التسوية	563965	568016	10474	61130	22 842	307 897

المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات	1720806	1720874	1744009	1747756	1 749 626	1 749 497
عقارات مخصصة كودائع	0	0	0	0	0	0
أصول ثابتة	3719679	4264721	7359213	8677566	10 766 134	8 399 628
أصول غير ثابتة	0	12767	20391	15789	11 188	6 586
فارق الاقتناء	0	0	0	0	0	0
مجموع الأصول	270995828	261568166	2668779449	287682429	277 002 276	309 449 615

المصدر: تقارير بنك البركة الجزائري 2018-2023

يظهر الجدول أعلاه تطور أصـــول بنك البركة الجزائري على مدى الســـنوات 2018-2023، حيث نلاحظ بعض الاتجاهات الرئيسية في مكوناتها، بحيث أن الصـندوق، بنك الجزائر، مركز الصـكوك البريدية شـهد هذا البند تذبذبًا ملحوظًا، حيث انخفض في 2019، لكنه عاد إلى الارتفاع التدريجي ليصـل إلى 150.8 مليار دينار في 2023، مما يشـير إلى زيادة السـيولة أو الاحتياطيات النقدية، في حين أن تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية سجلت هذه التمويلات تراجعًا مستمرًا حتى 2022، ثم شهدت ارتفاعًا كبيرًا في 2023، مما قد يعكس تحسنًا في عمليات الإقراض للمؤسسات المالية، لأما التمويلات الممنوحة للزبائن لوحظ أنه يوجد انخفاض متواصـــل من 2018 حتى 2022، مما يشـــير إلى تشـــديد الســـياســـة الائتمانية أو تراجع الطلب على القروض، لكن في 2023 ارتفع المبلغ إلى 137.6 مليار دينار، مما قد يدل على انتعاش النشـــاط الائتماني، أما الضـــرائب الجارية والمؤجلة فيوجد تذبذبت عبر الســـنوات، حيث

انخفضـــت الضـــرائب الجارية من 2.18 مليون دينار في 2019 إلى 1.13 مليون في 2023، مما قد يعكس تغيرات في الأرباح أو الإعفاءات الضـــريبية، وكذلك الأصـــول الأخرى شـــهدت زيادة ملحوظة في 2023، حيث قفزت إلى 7.8 مليون دينار، مما يشـــير إلى اســـتثمارات أو موجودات جديدة لم تكن بارزة في السنوات السابقة، وأيضا العقارات المخصصة كودائع فهي لم تتغير وظلت عند الصفر، مما يعني أن المؤسسة لم تستثمر في هذا النوع من الأصول، في حين أن الأصول الثابتة ارتفعت بشكل مستمر حتى 2022، ما يدل على استثمارات في البنية التحتية، لكنها تراجعت في 2023، مما قد يشير إلى بيع بعض الأصـــول أو إعادة التقييم، وكذلك إجمالي الأصـــول ورغم بعض التقلبات، إلا أنه ارتفع بشـــكل عام من 270.9 مليار دينار في 2018 إلى 309.4 مليار دينار في 2023، مما يعكس توسعًا عامًا في النشاط المالي للمؤسسة.

فمن خلال ما سبق يمكننا القول بإن المؤسسة شهدت تحسنًا في السيولة والاستثمارات مع بعض التراجع في القروض حتى 2022، قبل أن تعود للانتعاش في 2023، مما يشير إلى إعادة هيكلة أو تغير في استراتيجيتها المالية.

ثانيا. خصوم بنك البركة الجزائري:

الجدول 3-12: يوضح خصوم بنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)

البند/ السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنك المركزي	0	0	0	0	0	0
ديون اتجاه المؤسسات	111220	31363	53323	47803	58 184	13 848
ديون اتجاه الزبائن للزبائن	176343367	171491393	181808097	197969207	180 922 659	208 838 578

ديون ممثلة بسند	47540639	41976829	38925921	41254332	45 212 364	46 602 808
ضرائب جارية-خصوم	2985429	2701235	1875390	1568756	1 670 209	1 694 890
ضرائب مؤجلة- خصوم	0	0	0	0	0	0
خصوم أخرى	13684771	12553823	12096549	11402089	12 236 987	15 461 672
حسابات التسوية	2901047	2901586	2666530	3138789	3 602 294	2 547 128
مؤونات على المخاطر والتكاليف	749563	856859	923935	935725	1 035 887	667 389
إعانات، عتاد وإعانات أخرى استثمارات	0	0	0	0	0	0
صندوق المخاطر المصرفية	3431939	3612329	3473636	3229788	2 910 924	3 072 526
ديون مرتبطة	0	0	0	0	0	0

رأس المال الاجتماعي	15000000	15000000	20000000	20000000	20 000 000	20 000 000
الاحتياطات	2157459	3968943	1809964	2963084	4 417 837	5 602 304
فارق اعادة التقييم	894672	894672	894672	894672	894 672	894 672
نتيجة مرحلة (+/−)	29150	37888	23779	20988	18 105	100 631
نتيجة السنة المالية (+)	5166572	6333245	4227654	4257197	4 022 156	3 953 172
مجموع الخصوم	270995828	261568166	268779449	287682429	277 002 276	309 449 615

المصدر: تقارير بنك البركة الجزائري 2018-2023

يعكس الجدول السابق تطور الخصوم المالية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات 2018-2023، حيث يمكن ملاحظة الاتجاهات الرئيسية التالية:

تشكل الديون اتجاه الزبائن الجزء الأكبر من الخصوم، حيث ارتفعت من 176.3 مليار دينار في 2018 إلى 208.8 مليار دينار في 2023، رغم التذبذب في 2022، فإن الاتجاه العام صعودي، ما يشير إلى زيادة ودائع العملاء وثقتهم في المؤسسة، في حين أن الديون اتجاه المؤسسات شهدت تراجعًا حادًا من 111.2 مليون دينار في 2018 إلى 13.8 مليون دينار في 2023، مما يشير إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية، أما الديون الممثلة بسندات فشهدت هذه الديون انخفاضًا بين 2018 و2020، لكنها بدأت في الارتفاع مجددًا بعد 2021، لتصل إلى 46.6مليار دينار في 2023، مما قد يعكس زيادة إصدار السندات لتمويل العمليات، وكذلك الضرائب تراجعت بشكل طفيف من 2.98 مليون دينار في 2018 إلى 1.69 مليون دينار في 2023، مما قد يعكس تغييرات في

الالتزامات الضريبية أو انخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة، في حين أن الخصوم الأخرى شهدت تذبذبًا لكنها ارتفعت في 2023 إلى 15.46 مليار دينار، مما قد يشير إلى التزامات إضافية أو تطورات مالية جديدة، أما مؤونات المخاطر والتكاليف في أيضا ارتفعت تدريجيًا حتى 2022، ثم تراجعت بشكل ملحوظ في 2023 إلى 667.3 مليون دينار، مما قد يعكس تحسنًا في إدارة المخاطر أو استقرارًا ماليًا أكبر، وكذلك رأس المال والاحتياطات فقط ارتفع رأس المال في 2020 من 15مليار دينار إلى 20مليار دينار، مما يدل على تعزيز قاعدة رأس المال لدعم التوسع، في حين أن الاحتياطات تضاعفت تقريبًا من 2.15 مليار دينار في 2018 إلى 5.6 مليار دينار في 2023، مما يعكس سياسة مالية حذرة وزيادة في المخصصات الاحتياطية، أما بخصوص النتائج المالية فنتيجة السنة المالية شهدت بعض التراجع بعد 2020، حيث انخفضت من 5.16 مليار دينار في 2018 إلى 3.95 مليار دينار في 2023، ما قد يشير إلى ارتفاع التكاليف أو انخفاض الأرباح التشغيلية، في حين أن نتيجة المرحلة فقد ارتفعت بشكل كبير في 2023 إلى 100.6مليون دينار مقارنة بالسنوات السابقة، مما قد يعكس تحسنًا مؤقتًا في الأداء المالي، وكذلك إجمالي الخصوم ورغم بعض التذبذب فإن مجموع الخصوم ارتفع من 270.9 مليار دينار في 2018 إلى 309.4 مليار دينار في 2023، مما يدل على توسع العمليات وزيادة الالتزامات المالية.

فمن خلال ما سبق فيمكننا القول بأن بيانات المؤسسة شهدت نموًا في ودائع العملاء، وتوسعت في إصدار السندات، بينما عززت رأس المال والاحتياطات، رغم ذلك تراجعت الأرباح في السنوات الأخيرة، ما يشير إلى الحاجة إلى تحسين الربحية في المستقبل.

ثالثا. حسابات نتائج بنك البركة الجزائري:

الجدول 3-13: يوضح حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنوات 2019-2023 (بالألف دج)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إيرادات الاستغلال (+)	11700326	11865550	11681466	10035286	9 724 448	9 286 461
تكليف الاستغلال (-)	3287708	2922865	3281246	3007145	3 079 023	2 270 194

إيرادات عمولات (+)	1195850	887284	745515	778480	809 173	968 311
تكاليف العمولات (-)	355156	379770	352036	351625	385 947	423 873
+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية	0	0	0	0	0	0
إيرادات النشاطات الأخرى (+)	2679374	4250764	2207114	1177133	1 328 534	2 010 374
تكاليف النشاطات الأخرى (-)	83052	113172	142424	176123	96 033	503 210
الإيراد المصرفي الصافي	11849634	13290790	10858389	8456007	8 301 152	9 067 868
تكاليف استغلال عامة (-)	3270618	3516547	3400230	3518303	3 601 604	3 868 497
مخصصات الاهتلاكات للأصول الثابتة -	268528	267542	280849	281771	292 592	299 943
نتيجة الاستغلال الخام	8310487	9506701	7177310	4655934	4 406 956	4 899 428

مخصصات المؤونات على الخسائر والديون غير المسترجعة –	1412541	1226792	2037725	1299157	2 019 312	1 999 867
استرجاع المؤونات على الخسائر والديون غير المسترجعة (+)	383217	334441	527330	2134705	2 757 089	2 432 417
نتيجة الاستغلال	7281163	8614350	5666915	5491482	5 144 733	5 331 978
أرباح أو خسائر أخرى (-/+)	0	0	0	0	0	0
النتيجة قبل الضريبة	7281163	8614350	5666915	5491482	5 144 733	5 331 978
الضريبة على النتيجة (-)	2114591	6333245	1439260	1234284	1 122 577	61 378 80
الناتج الصافي بعد الضريبة	5166572	6333245	4227654	4257197	4 022 156	3 953 172

المصدر: تقارير بنك البركة الجزائري 2018-2023

يعكس الجدول السابق تطور حسابات النتائج المالية لبنك البركة الجزائري خلال السنوات 2018-2023، بحيث شهدت البنك خلال الفترة تراجعًا تدريجيًا في إيرادات الاستغلال، حيث انخفضت من 11.7 مليار دينار في 2018 إلى 9.28 مليار دينار في 2023، مما يعكس انخفاضًا في حجم النشاط أو تراجع الفوائد المكتسبة. ورغم ذلك، فقد نجحت في تقليل تكاليف الاستغلال، التي انخفضت بشكل ملحوظ إلى 2.27 مليار دينار في 2023، مما يشير إلى تحسن في كفاءة الإنفاق، أما الإيرادات

من العمولات والنشاطات الأخرى، فقد شهدت تقلبات لكنها سجلت تحسنًا في 2023، ما يعكس زيادة في التعاملات المصرفية واستعادة بعض مصادر الدخل غير الأساسية.

من ناحية أخرى ورغم ارتفاع التكاليف العامة إلى 3.86 مليار دينار في 2023، فقد سجل الإيراد المصرفي الصافي انتعاشًا ملحوظًا، مما يدل على تحسن الأداء المالي العام، كما أن استرجاع المؤونات على الخسائر والديون غير المسترجعة كان له أثر إيجابي في تحسين النتيجة التشغيلية، ورغم استمرار الحاجة إلى ضبط المخاطر، وفي المقابل تراجعت الأرباح الصافية من 5.16 مليار دينار في 2018 إلى 3.95 مليار دينار في 2023، مما يشير إلى تحديات في تحقيق النمو المستدام، فلذلك يتعين على البنك التركيز على تنويع مصادر الإيرادات وتحسين إدارة التكاليف لتعزيز الربحية على المدى الطويل.

فمن من خلال ما سبق ورغم ما شهده بن البركة من تراجع في الإيرادات والنتائج المالية منذ 2020، لكن هناك إشارات تعافٍ تدريجي في 2023، خاصة في الإيراد المصرفي الصافي ونتيجة الاستغلال، فانخفاض التكاليف التشغيلية والمخصصات ساعد في تحسين الأداء المالي، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض تراجع الإيرادات بشكل كامل، زيادة على ذلك فإن استرجاع المؤونات مؤشر إيجابي على تحسن جودة القروض وتقليل الديون المعدومة، والمؤسسة أيضا تحتاج إلى التركيز على تنويع مصادر الإيرادات وتقليل التكاليف لتحسين الربحية المستقبلية.

رابعا. جدول التمويل حسب الصيغة التمويلية:

يوضح الجدول التالي التمويلات التي تم اعتمادها من طرف بنك البركة باعتباره الأكثر خبرة في مجال التمويل خلال الفترة 2012-2016 حسب توفر المعطيات، والتي لم تتغير بشكل يذكر من ناحية نسب التمويل للفترة اللاحقة.

الجدول 3-14: التمويلات حسب الأجل والصيغ الموافقة في بنك البركة الجزائري للفترة 2012 -2016

القيمة: مليار دينار

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015	2016
تمويلات قصيرة المدى					
- سلم	5.3	3.617	8.822	7.812	10.66
إيرادات السلم	0.415	0.390	0.430	0.696	0.647
- المرابحة والمساومة	31.1	29.9	34.7	37.6	37.7
إيرادات المرابحة والمساومة	2.725	2.45	2.191	2.733	2.725
- إستصناع	0.981	0.756	0.557	3.383	0.777
إيرادات الإستصناع	0.101	0.04	0.044	0.051	0.045
تمويلات متوسطة وطويلة المدى					
- إجارة تشغيلية	12	17.31	23.73	8.679	41.65
إيرادات الإجارة التشغيلية	0.628	0.908	1.381	1.296	2.255
- إجارة تمويلية	3.804	1.375	5.524	6.587	9.360
إيرادات الإجارة التمويلية	0.165	0.244	0.276	0.397	0.446
- مشاركة	0.005	0.064	0.056	0.212	0.927
إيرادات المشاركة	0.0001	0.0008	0.002	0.004	0.01
المجموع الكلي للتمويلات	53.19	53.02	73.39	64.27	101.07

المجموع الكلي للإيرادات	4.034	4.032	4.324	5.18	6.128

المرجع: إكرام مهدي، صلاح الدين لكحل: **المنتجات المالية الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر،** مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة 2018، ص ص: 68-80. متوفرة على الرابط:

dspace.univ-tebessa.dz › xmlui › bitstream › handle › المنتجات المالية الاسلا...

من خلال الجدول السابق والذي يمثل التمويلات حسب الأجل والصيغ الموافقة في بنك البركة الجزائري للفترة 2012 -2016، فقد شهدت التمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى خلال الفترة 2012-2016 تذبذبًا ملحوظًا، بحيث سجلت ارتفاعًا واضحًا في 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، فقد زادت التمويلات قصيرة المدى، خاصة في منتج السلم، حيث ارتفع من 8.8 في 2014 إلى 127.8 في 2015، لكنه عاد إلى مستوى أقل في 2016 عند 10.66 أما تمويلات المرابحة والمساومة، فقد شهدت استقرارًا نسبيًا، حيث بقيت عند مستوى 37.7 في 2016 بعد ارتفاع تدريجي منذ 2012، وبالنسبة لتمويلات الاستصناع، فقد سجلت تقلبات، حيث انخفضت في 2014 لكنها تعافت في 2015 لتصل إلى 3.38 قبل أن تتراجع في 2016 إلى 0.777، أما بخصوص التمويلات متوسطة وطويلة المدى، فقد شهدت زيادة ملحوظة، خاصة في الإجارة التشغيلية التي ارتفعت من 8.67 في 2015 إلى 41.65 في 2016، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على هذا النوع من التمويل. كما سجلت الإجارة التمويلية نموًا مستمرًا، حيث ارتفعت من 3.8في 2012 إلى 9.36في 2016. وبالنسبة لتمويلات المشاركة، فقد شهدت تحسنًا، حيث ارتفعت الإيرادات منها إلى 0.927في 2016، ما يدل على تزايد أهمية هذا النوع من التمويل.

فمن خلال ما سبق فقد لاحظنا ارتفاع المجموع الكلي للتمويلات من 53.19 في 2012 إلى 101.07 في 2016، بينما زادت الإيرادات من 4.034 إلى 6.128 خلال نفس الفترة، مما يعكس نموًا إيجابيًا في أداء المؤسسة، رغم التقلبات في بعض المنتجات التمويلية.

المطلب الثاني: ميزانية بنك السلام الجزائري لسنوات 2018-2022

يعد تحليل الميزانية المالية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2018-2022 خطوة أساسية لفهم أدائه المالي ومدى قدرته على التكيس مع التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها السوق المصرفية الجزائرية.

وعليه فســوف نقوم بتحليل ميزانية بنك الســلام الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 كما هي موضحة في الجداول التالية:

أولا. أصول مصرف السلام الجزائري:

جدول 3-15: يوضح أصول مصرف السلام الجزائر لسنوات 2019-2023 (الوحدة: ألف دج)

بيان الأصول	2018	2019	2020	2021	2022
الصندوق، بنك الجزائر، مركز السكوك البريدية	27980262	27584242	53600 804	75916 435	74638050
أصول أخرى مملوكة لأغراض تجارية	0	0	0	0	0
أصول مالية قابلة للبيع	0	0	0	0	0
تمويلات للمؤسسات المالية	276872	515459	259 466	632 808	3 911 553
تمويلات للزبائن	75339606	95582580	101771 998	153615910	174534597
أصول مالية مملوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	0	0	0	0	0
ضرائب جارية-أصول	31254	40968	202 282	47 727	40 043
ضرائب مؤجلة-أصول	123897	76542	92 713	52 851	42 405
أصول أخرى	1185225	1008461	19 932	42 342	487 121
حسابات التسوية	394440	512999	533 823	474 476	881 205
المساهمات في شركات مؤسسات ووحدات	12000	12000	12 000	12 000	12 000
عقارات موظفة	739902	714078	1 069 994	1 420 913	1 373 178
أصول ثابتة مادية	3939365	4747742	4 787 914	5 320 892	5 552 310

أصول ثابتة غير مادية	86236	223896	274 850	267 996	220 876
فارق الاقتناء	0	0	0	0	0
مجموع الأصول	110109059	131018967	162625 776	237804350	261693338

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل ميزانية مصرف السلام الجزائر لسنوات 2018-2022، فقد لاحظنا بأن أصول البنك شهد تطورًا ملحوظًا خلال الفترة 2018-2022، بحيث ارتفع إجمالي الأصول من 110.1 مليار دينار في 2018 إلى 261.7 مليار دينار في 2022، مما يعكس نموًا قويًا في حجم النشاط المالي للمؤسسة، كما لاحظنا أن تمويلات الزبائن شكلت الجزء الأكبر من الأصول، حيث تضاعفت تقريبًا خلال الفترة، منتقلة من 75.3 مليار دينار في 2018 إلى 174.5 مليار دينار في 2022، مما يشير إلى زيادة في حجم القروض الممنوحة ونشاط التمويل، وأيضا شهد تمويلات المؤسسات المالية نموًا كبيرًا، خاصة في 2022، حيث ارتفعت من 632 مليون دينار في 2021 إلى 3.91 مليار دينار، مما يعكس توسعًا في التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى، من ناحية أخرى ارتفعت الأصول المودعة في الصندوق، بنك الجزائر، ومركز الصكوك البريدية من 27.9 مليار دينار في 2018 إلى 74.6 مليار دينار في 2022، ما يشير إلى زيادة في السيولة النقدية أو الاحتياطات المالية، أما الأصول الثابتة المادية، فقد نمت بشكل مطرد، مما يدل على استثمارات مستمرة في البنية التحتية والتجهيزات، وعلى الرغم من النمو العام في الأصول، إلا أن بعض البنود مثل الضرائب المؤجلة والأصول الأخرى شهدت تقلبات وهو ما قد يكون ناتجًا عن سياسات ضريبية أو تغييرات في الاستثمارات الجارية، وبشكل عام فإن هذا النمو يعكس تحسنًا في المركز المالي للمؤسسة وزيادة في أنشطتها التمويلية والاستثمارية، مما يعزز قدرتها على التوسع وتحقيق عوائد أكبر في المستقبل.

ثانيا. خصوم مصرف السلام الجزائري:

جدول 3-16: يوضح خصوم مصرف السلام الجزائر لسنوات 2019-2023 (الوحدة: ألف دج)

بيان الخصوم	2018	2019	2020	2021	2022
البنك المركزي	0	0	0	0	0
ديون تجاه المؤسسات المالية	53031	116778	69 462	45 943	74 504
ودائع العملاء	70615294	84671904	110488 355	150762167	154117422
ودائع ممثلة بسند	14816207	19119923	22 759 613	47 661 066	62 585 556
ضرائب جارية -خصوم	746507	686076	191 328	412 369	766 590
ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0	0	0	0
خصوم أخرى	1817870	2527178	5 645 762	5 120 053	9 534 940
حسابات التسوية	3501519	3207078	2 733 972	4 107 894	4 650 378
مؤونات على المخاطر والتكاليف	308180	354911	1 519 418	444 888	514 730
إعانات تجهيز وإعانات أخرى	0	0	0	0	0
أموال تغطية المخاطر المصرفية العامة	945502	1322918	1 519 418	1 986 519	2 136 675
رأس مال اجتماعي	10000000	15000000	15 000 000	20 000 000	20 000 000
علاوة على رأس المال	0	0	0	0	0
الاحتياطات	4820009	904791	1 331 052	3 874 230	2 920 035
فوارق التقييم وإعادة التقييم	0	0	0	0	0
ترحيل من جديد (+/-)	66925	-900000	-500 000	0	0

نتيجة السنة المالية (+/-)	2418015	4007410	3 069 188	3 389 221	4 392 508
مجموع الخصوم	110109059	131018967	162625 776	162625776	261693338

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل خصوم مصرف السلام الجزائر لسنوات 2018-2022، لاحظنا بأن خصوم بنك السلام شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2018-2022، حيث ارتفعت من 110.1 مليار دينار إلى 261.7مليار دينار، مما يعكس توسعًا كبيرًا في أنشطتها المالية وزيادة التزاماتها تجاه العملاء والمؤسسات المالية، وقد كانت الودائع المحرك الرئيسي لهذا النمو، إذ زادت ودائع العملاء من 70.6 مليار دينار إلى 154.1 مليار دينار، كما ارتفعت الودائع الممثلة بسندات من 14.8 مليار دينار إلى 62.5 مليار دينار، ما يدل على تعزيز قدرة المؤسسة على جذب السيولة واستخدام أدوات مالية طويلة الأجل، وفي المقابل شهدت الخصوم الأخرى زيادة كبيرة، من 1.8 مليار دينار إلى 9.5 مليار دينار، ما قد يرتبط بارتفاع الالتزامات التشغيلية والمصاريف المؤجلة، كما ارتفع رأس المال الاجتماعي إلى 20مليار دينار، مما يعكس تعزيز القاعدة المالية للمؤسسة، وعلى صعيد الأرباح فتحسنت نتيجة السنة المالية تدريجيًا من 2.4 مليار دينار إلى 4.3 مليار دينار، ما يدل على كفاءة الأداء المالي رغم التذبذب في الاحتياطات، وبشكل عام فإن هذا التطور يعكس نمواً متسارعًا للمؤسسة، مع الحاجة إلى إدارة متوازنة بين المخاطر والاستثمارات لضمان استدامة النمو.

ثالثا. حسابات النتائج لمصرف السلام:

الجدول 3-17: تحليل أداء مصرف السلام الجزائر من خلال جدول حسابات النتائج

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إيرادات الاستغلال (+) (أرباح تمويل)	5446523	7592667	7 668 998	9 601 923	12153736
تكليف الاستغلال (-) (نصيب المودعين من الأرباح)	595517	1064986	1 358 344	1 717 260	12153736
إيرادات عمولات (+)	2081278	2826854	1 463 478	1 388 776	1 397 675

تكاليف العمولات (-)	9130	217008	99 652	50 475	57 641
+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية	0	0	0	0	0
إيرادات النشاطات الأخرى (+)	92504	89386	26 629	44 200	37 642
تكاليف النشاطات الأخرى -	0	0	0	0	81 569
الناتج البنكي	7015658	9226913	7 701 109	9 267 164	11134236
تكاليف استغلال عامة (-)	2270923	2628798	2 372 872	2 911 839	3 334 732
مخصصات الاهتلاكات للأصول الثابتة (-)	276733	312367	395 015	433 180	476 465
نتيجة الاستغلال الخام	4468002	6285748	4 933 222	5 922 145	7 323 039
مخصصات المؤونات على الخسائر والديون غير المسترجعة (-)	1197266	1167153	1 122 593	1 670 717	1 756 243
استرجاع المؤونات على الخسائر والديون غير المسترجعة (+)	65230	228080	339 722	329 389	356 074
نتيجة الاستغلال	3335966	5346675	4 150 351	4 580 817	5 922 870
أرباح أو خسائر أخرى (-/+)	0	11031	5	- 103	1 054
النتيجة قبل الضريبة	3335966	5451423	4 154 137	4 581 509	5 925 038
الضريبة على النتيجة (-)	917951	1444013	1 084 949	1 192 288	1 532 530
الناتج الصافي بعد الضريبة	2418015	4007410	3 069 188	3 389 221	4 392 508

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تحليل أداء مصرف السلام الجزائر ، بحيث لاحظنا بأن الأداء المالي لبنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 شهد نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت

إيرادات الاســـتغلال من 5.4 مليار دينار في 2018 إلى 12.1 مليار دينار في 2022، مما يعكس توسعًا في النشاطات التمويلية وزيادة العوائد، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الاستغلال، خاصة نصيب المودعين من الأرباح، فقد استمر البنك في تحقيق نمو في الناتج البنكي، الذي بلغ 11.1مليار دينار في 2022، مما يدل على قدرتها على تحقيق هوامش ربحية جيدة، ومن ناحية أخرى زادت نتيجة الاســتغلال الخام من 4.4 مليار دينار في 2018 إلى 7.3 مليار دينار في 2022، وهو ما يشــير إلى تحســن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، على الرغم من ارتفاع المخصصات على الخسائر والديون غير المسترجعة، والتي تمثل نهجًا احترازيًا لمواجهة المخاطر الائتمانية، وقد ارتفع الناتج الصــافي بعد الضــريبة بنســبة 81% ليصل إلى 4.3 مليار دينار في 2022، مما يعكس تحسنًا في الربحية، ويؤكد ضرورة استمرار الإدارة الفعالة للمخاطر للحفاظ على هذا النمو المستدام.

رابعا. تقسيم التمويل حسب الأجل:

الجدول التالي يوضح تقسيم التمويلات حسب الشكل والأجل المتبقي للتمويل.

الجدول 3-18: تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي للفترة 2018-2022 بالمليون دينار

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حسب الشكل:					
أ- تمويل الإستغلال	42244	53168	65899	115967	136020
ب-تمويل الإستثمار	10488	11333	10335	13950	16 760
ت-تمويل إيجاري للمؤسسات	11212	14101	12753	13396	11 327
ث-تمويل إستهلاكي للأفراد	16742640	16742640	12780950	9028744	9028744

ج- حسابات مدينة للمؤسسات	1378648	209 146	16449922	14422258	5887356
ح- مخصصات نقص القيمة (-)	(2439)	(2972)	(3639)	(4379)	(5 657)
المجموع	75339	95582	101771	153615	174 534
حسب الأجل المتبقي:					
خ- أقل من سنة	52849	66964	79303	131174	154 885
د- بين سنة وخمس سنوات	20755	29329	23385	23410	15572
ذ- أكثر من خمس سنوات	1735	2292	2789	3509	4 077
المجموع	77827	98585	105477	158093	174 534

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي للفترة 2018-2022، بحيث شهدت التمويلات الممنوحة من قبل المؤسسة نموًا، حيث ارتفعت من 75.3 مليار دينار في 2018 إلى 174.5مليار دينار في 2022، ويعكس هذا النمو توسعًا في النشاط التمويلي، خاصة في تمويل الاستغلال، الذي زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يدل على دعم متزايد لاحتياجات رأس المال العامل للمؤسسات، وفي المقابل سجل تمويل الاستهلاك للأفراد تراجعًا حادًا، ربما نتيجة لتوجه أكثر تحفظًا أو تغيرات في سلوك الاقتراض، أما من حيث الآجال فقد تركزت أغلب التمويلات في المدى القصير

(أقل من سنة)، بينما شهدت التمويلات متوسطة وطويلة الأجل تذبذبًا، مع انخفاض التمويلات بين سنة وخمس سنوات إلى 15.5مليار دينار في 2022، كما ارتفعت مخصصات نقص القيمة إلى 5.6 مليار دينار، مما يعكس نهجًا احترازيًا لمواجهة مخاطر عدم السداد، وبشكل عام فإن هذه التوجهات تعكس ديناميكية متوازنة بين النمو والاحترازية، حيث تستفيد المؤسسة من توسيع قاعدة التمويل مع الحفاظ على سياسات صارمة في إدارة المخاطر، والمجموع حسب الأجل يكون مكافئا للتمويل حسب الشكل مضافا له مخصصات نقص القيمة، لأنها ليست تمويلا حقيقيا.

ويمكن وضع جدول للنسب المئوية للتمويل حسب الشكل والأجل المتبقي كما يلي:

الجدول 3-19: تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي بالنسب المئوية للفترة 2018-2022 (بالمليون دينار)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حسب الشكل:					
أ- تمويل الإستغلال	%56,07	24%	24%	76%	17%
ب-تمويل الإستثمار	%13,92	-9%	-9%	35%	20%
ت-تمويل إيجاري للمؤسسات	%14,88	-39%	-39%	50%	7%
ث-تمويل إستهلاكي للأفراد	%18,3	-24%	-24%	-12%	-35%
ج- حسابات مدينة للمؤسسات	%0,06	-81%	-81%	536%	39%
ح- مخصصات نقص القيمة (-)	(%3,24)	22%	22%	20%	26%
المجموع	**75339**	**95582**	**101771**	**153615**	**14%**
حسب الأجل المتبقي:					
خ- أقل من سنة	%67,9	18%	18%	65%	18%

د- بين سنة وخمس سنوات	%26,69	60%	60%	9%	66%
ذ- أكثر من خمس سنوات	%2,22	22%	22%	26%	16%
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تقسيم تمويل بنك السلام الجزائر حسب الشكل والأجل المتبقي بالنسب المئوية للفترة 2018-2022، بحيث يظهر التوزيع النسبي للتمويلات حسب الشكل تطورات مختلفة بين أنواع التمويلات، فقد استحوذ تمويل الاستغلال على الحصة الأكبر من إجمالي التمويلات، حيث سجلت 56.07%في 2018 واستمرت في الهيمنة رغم التذبذبات، أما تمويل الاستثمار والتمويل الإيجاري للمؤسسات، فقد شهدا زيادات نسبية متباينة، حيث ارتفع التمويل الإيجاري بنسبة 50%في 2020 قبل أن يتراجع لاحقًا، وفي المقابل شهد تمويل الاستهلاك للأفراد تراجعًا مستمرًا ما قد يعكس توجهًا أكثر تحفظًا نحو التمويلات الاستهلاكية، كما ارتفعت مخصصات نقص القيمة ما يشير إلى زيادة الاحتياطيات لمواجهة المخاطر، أما بالنسبة لتوزيع التمويلات حسب مدة الاستحقاق، فقد تركزت غالبية التمويلات في المدى القصير (أقل من سنة)، حيث استحوذت على أكثر من 65%في معظم السنوات، مما يعكس تركيزًا على التمويلات ذات الدوران السريع. بينما تراوحت التمويلات متوسطة الأجل (بين سنة وخمس سنوات) بين 26%و66%، في حين بقيت التمويلات طويلة الأجل ضعيفة نسبيًا، مما قد يشير إلى حذر في الالتزامات طويلة المدى، وبشكل عام يعكس هذا التوزيع توجه المؤسسة نحو تمويل النشاطات قصيرة الأجل، مع تراجع التمويلات الاستهلاكية وزيادة المخصصات الاحترازية، مما يشير إلى استراتيجية تمويلية متوازنة بين النمو وإدارة المخاطر، ويتعامل البنك بشكل شبه تام يتجاوز 99 بالمائة مع المؤسسات الخاصة، ويبقى تعامله محدودا مع الأفراد والمؤسسات العمومية.

خامسا. حسب نوع الوديعة:

الجدول 3-20: التزامات البنك تجاه الزبائن حسب نوع الوديعة في بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2022

نوع الوديعة	2018	2019	2020	2021	2022
حسابات جارية	20869	22718	31616	49494	65 249
حسابات لأجل	1174	1755	4280	5532	7 916
تأمينات نقدية كضمان ولتغطية الصكوك البنكية	40188	47375	52590	62099	37 016
حسابات التوفير	7762	11794	19202	32234	42 362
ودائع أخرى	619	1027	2799	1400	1 572
المجموع	70615	84671	110488	150762	154 117

المصدر: تقارير مصرف السلام الجزائر 2018-2022

من خلال الجدول السابق والذي يمثل إلتزامات البنك تجاه الزبائن حسب نوع الوديعة في بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2022، لاحظنا بأن ودائع بنك السلام شهد نموًا ملحوظًا بحيث ارتفعت من 70.6مليار دينار إلى 154.1مليار دينار، مما يعكس زيادة ثقة العملاء وتوسع قاعدة الودائع. وقد استحوذت الحسابات الجارية على الحصة الأكبر، حيث تضاعفت أكثر من ثلاث مرات، مما يشير إلى الاعتماد الكبير على السيولة الفورية، كما سجلت حسابات التوفير نموًا قويًا، منتقلة من 7.7 مليار دينار إلى 42.3مليار دينار، مما يعكس تزايد الوعي الادخاري بين العملاء، أما الحسابات لأجل فقد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث زادت بأكثر من 6أضعاف، وهو ما يدل على توجه العملاء نحو استثمار مدخراتهم بعوائد مضمونة، في المقابل سجلت التأمينات النقدية كضمان تراجعًا في 2022 بعد ارتفاعها المستمر حتى 2021، مما قد يكون مرتبطًا بتغير سياسات الضمان أو تحول العملاء إلى خيارات أخرى، بشكل عام يعكس هذا التطور نمو السيولة وتحسن الاستقرار المالي للمؤسسة، مع زيادة تنوع مصادر الودائع بين الحسابات الجارية، التوفير، والاستثمار.

المطلب الثالث: مقارنة بين مؤشرات نشاط مصرفي البركة والسلام

يظهر كل من مصرفي البركة الجزائر وبنك السلام الجزائر نشاطا ملحوظا في مجال الصيرفة الإسلامية إلا أن مؤشرات الأداء تكشف عن تفاوت في حجم التمويلات وانتشار المنتجات ومدى الالتزام بالإفصاح، ففي حين يتميز بنك السلام بوتيرة نمو أسرع وهيكل إفصاح أكثر تطورا مما يحافظ بنك البركة على حضور أوسع بحكم أقدميته في السوق، وعليه فسوف نقوم بعرض مؤشرات النشاط لبنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر للفترة 2012-2019، والجدول الموالي يوضح وجه المقارنة بين نشاط مصرفي البركة الجزائري والسلام الجزائر، وتطور مؤشرات الأداء والنشاط البنكي وعوامل الربحية.

الجدول 3-21: مؤشرات النشاط لبنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر للفترة 2012-2019

(القيمة بالمليون دج)

البيان	2013	2014	2017	2018	2019
إيرادات الإستغلال					
- بنك البركة	7730	6886	9564	11700	11569
- بنك السلام	2490	2352	3329	5446	7593
تكاليف الإستغلال					
- بنك البركة	1746	1950	2779	3288	2923
- بنك السلام	135	150	304	604	1065
إيرادات في شكل عمولات وإيرادات نشاط أخرى					
- بنك البركة	2124	2896	2320	3860	5117
- بنك السلام	1750	661	964	2173	2916
تكاليف في شكل عمولات وتكاليف نشاط أخرى					
- بنك البركة	348	359	440	440	493
- بنك السلام	82	3	6.1	9.1	217
الإيراد المصرفي الصافي					

– بنك البركة	7760	7473	8669	11850	13291
– بنك السلام	4022	2859	3989	7016	9227
تكاليف الإستغلال والمخصصات والضرائب	3668	3166	5121	6683	6958
– بنك البركة	2755	1476	2808	4598	5219
– بنك السلام					
النتيجة الصافية بعد الضريبة					
– بنك البركة	4092	4307	3548	5167	6333
– بنك السلام	1267	1383	1181	2418	4007

المصدر: بناء على تقارير بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر لمختلف السنوات.

ونلاحظ القيم الإيجابية والتطور النسبي لمؤشرات أداء البنكين وبشكل لا يختلف كثيرا عن باقي البنوك التجارية من ناحية القيمة أو تقسيم مختلف بنود جدول الجسابات، مع الاختلاف في أوجه النشاط وطبيعة العائد بين الفائدة والربح القائم على المتاجرة بالأساس لدى البنوك الإسلامية.

- حجم المصارف الإسلامية من خلال مختلف المؤشرات يبين هامشية وصغر الحجم إلى إجمالي المصارف العاملة والتي تسيطر عليها المصارف العمومية بنسبة تقارب 90%، حيث لم تصل نسب التمويل والودائع المجمعة نسبة 3 بالمائة، مع وجود نظام مالي تسيطر عليه المصارف العمومية مع مجال صعب للنشاط والعلاقات المتبادلة مع البنوك الأخرى والبنك المركزي، ما يتطلب إرادة وإجراءات لدعم مجال النشاط المصرفي الإسلامي بشكل جاد ونشيط؛
- نظرا للأقدمية والخبرة يستحوذ مصرف البركة الجزائري على النسبة الأكبر من الودائع والتمويل في إطار النشاط المصرفي الإسلامي، مع تشابه لأوجه العمل والفئة المستهدفة.
- تطور مؤشرات الأداء والنشاط المصرفي وعوامل الربحية للمصارف الإسلامية أكبر من متوسط الصناعة عموما، والتي تبرز مدى قدرتها على توليد أرباح الاستغلال واستمراريتها في النشاط، وضمنيا قدرتها على إيجاد مؤشر للتمويل الإسلامي بديلا للفائدة مبدئيا، وإن كان ذلك يتطلب مجالا مساعدا ومناخا اقتصاديا ملائما ورغبة لدى السلطات السياسية والنقدية في دعم النشاط المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال التحليل أن البنوك الإسلامية في الجزائر تواجه تحديات متعددة تتعلق بالإفصاح المحاسبي، سواء من حيث الامتثال للمعايير الدولية أو الالتزام بمقتضيات الشفافية والحوكمة الشرعية، فحوالي 60% من هذه البنوك تعاني صعوبات في التوفيق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الشريعة الإسلامية نتيجة غياب إطار محاسبي محلي متكامل يتناسب مع طبيعة المعاملات الإسلامية، أما فيما يخص المراجعة الشرعية فإن 30% فقط من البنوك تملك هيئة شرعية متكاملة بينما لا تلتزم 70% منها بإعداد تقارير شرعية شاملة مما ينعكس سلبا على موثوقية الإفصاح وشفافية العمليات المالية، وفيما يتعلق بصيغ التمويل الإسلامية فتعد المرابحة الأكثر انتشارا وتشكل نحو 60% من المعاملات وتليها المضاربة بنسبة 20% ثم الإجارة والمشاركة بنسبة لا تتجاوز 15% وهو ما يعكس هيمنة الصيغ الأقل مخاطرة وتراجع استخدام الصيغ التشاركية رغم أهميتها في الاقتصاد الإسلامي، ومن جانب آخر فتبين أن مستوى الشفافية لا يزال متوسطا بحيث لا تقدم سوى 40% من البنوك تفاصيل دقيقة حول العقود الشرعية ضمن قوائمها المالية وفي حين أن 50% فقط تصدر تقارير مالية سنوية تحتوي على بيانات متعلقة بالعقود الشرعية والزكاة.

كما أظهرت الدراسة التطبيقية تفاوتا في مؤشرات النشاط ومدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي بين بنكي البركة الجزائري والسلام الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فرغم أسبقية بنك البركة في السوق الجزائرية إلا أن بنك السلام أظهر تطورا ملحوظا من حيث الشفافية والامتثال لمعايير الإفصاح ولا سيما فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية التي تتضمن تفاصيل العقود الشرعية، كما بين التحليل المالي وجود اختلاف في هيكلة التمويل بحيث تميز كلا البنكين باعتماد كبير على صيغ المرابحة مع ضعف في استخدام الصيغ التشاركية مثل المضاربة والمشاركة، كما تبرز هذه المقارنة الحاجة إلى تطوير الأطر التنظيمية والمحاسبية بما يضمن انسجام المعايير المعتمدة مع خصوصية الصيرفة الإسلامية ودعم الممارسات التي تعزز جودة الإفصاح والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.

وبناء على ما سبق فيتضح أن تحقيق الإفصاح المحاسبي الفعال في البنوك الإسلامية الجزائرية يتطلب تطوير الإطار التشريعي وتبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل أوسع إلى جانب رفع مستوى التأهيل المحاسبي والشرعي للعاملين في هذا القطاع.

الخاتمة

الخاتمة:

يمكننا القول بأن الإفصاح المحاسبي يشكل أحد الركائز الأساسية لتعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية، إذ يسهم بشكل مباشر في تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومستندة إلى بيانات موثوقة، وتبرز أهمية الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الإسلامية في كونه لا يقتصر على الجوانب المالية فقط، بل يمتد ليشمل أبعاداً شرعية وأخلاقية تعكس مبادئ العدالة والشفافية، مما يعزز من جودة القوائم المالية عبر تقديم معلومات شاملة وموثوقة ومبنية على أسس شرعية، وهذا بدوره يزيد من ثقة الأطراف ذات العلاقة مثل الجهات الرقابية، المستثمرين، وأصحاب المصالح، ويسهم في تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية في حفظ الحقوق وتحقيق العدالة الاقتصادية.

ومن خلال دراستنا لدور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الإسلامية في جودة القوائم المالية، تبين لنا بأن هذه المعايير تشكل الإطار المرجعي الذي يضمن توحيد أسس إعداد القوائم المالية، مما يسهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات من حيث الدقة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، والوضوح. كما أظهرت الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية أو الوطنية بشكل سليم يعزز من مصداقية التقارير المالية ويحد من فرص التلاعب أو الغموض في عرض البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً تكميلياً مهماً في دعم جودة القوائم المالية من خلال تقديم معلومات تفسيرية تساعد المستخدمين على فهم خلفية الأرقام وتقييم مدى واقعيتها، ويساهم الإفصاح كذلك في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، عبر تسليط الضوء على مصادر الأرباح والخسائر، وتفسير التغيرات بين الفترات المالية، بالإضافة إلى توضيح السياسات المحاسبية المعتمدة، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على معلومات شفافة وموثوقة.

النتائج المتوصل إليها:

- يظهر تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي وفق مبادئ المحاسبة الإسلامية في المؤسسات الماليزية دورًا كبيرًا في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية في القوائم المالية، فقد ساهمت هذه المعايير، خاصة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، في تقديم تقارير مالية دقيقة وواضحة، مما عزز من مصداقية المعلومات المالية وثقة مختلف الأطراف بها.

- يمكن تكييف تجربة ماليزيا في تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية لتناسب البيئة الاقتصادية والثقافية في الجزائر، شرط مراعاة خصوصيات السوق المحلي، وتشمل هذه الخصوصيات الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، ورفع مستوى وعي الفاعلين الاقتصاديين بالصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تكوين كفاءات بشرية متخصصة في هذا المجال.
- إن تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الإسلامية في الجزائر من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين في القوائم المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية، كما يساهم هذا التحسين في تحقيق مزيد من الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات، خصوصًا تلك التي تبحث عن بيئة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تبين أن الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الإسلامية يمثل عاملاً أساسياً في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المالية، مما يسهم في بناء ثقة أكبر لدى المستثمرين وأصحاب المصالح في القوائم المالية؛
- لوحظ أن تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية في ماليزيا قد حقق نجاحاً ملحوظاً بسبب وجود إطار تنظيمي متكامل ودعم قانوني وتشريعي قوي، مما ساعد في تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية؛
- تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر عدة عقبات في تبني معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامية، منها ضعف الإطار التشريعي المحاسبي المحلي، ونقص الكوادر المتخصصة في المحاسبة والفقه الإسلامي، بالإضافة إلى محدودية الوعي بأهمية الإفصاح الشفاف؛
- أظهرت الدراسة التطبيقية بين بنكي البركة والسلام الجزائريين تفاوتاً ملحوظاً في مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث كان بنك السلام أكثر التزاماً بمعايير الإفصاح وتقديم تفاصيل شاملة عن العقود الشرعية مقارنة ببنك البركة؛
- تبين أن صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية الجزائرية تهيمن عليها صيغ المرابحة، في حين أن الصيغ التشاركية مثل المضاربة والمشاركة ما زالت محدودة الاستخدام، مما يعكس ضعف التنوع في المنتجات التمويلية الإسلامية؛

- رغم أهمية الإفصاح المحاسبي، إلا أن غالبية البنوك الإسلامية في الجزائر لم تصل إلى مستوى الشفافية المطلوب، حيث لا يتم الإفصاح عن تفاصيل العقود الشرعية أو المعلومات المتعلقة بالزكاة بشكل كامل ومنتظم؛
- ثبت أن تحسين جودة الإفصاح المحاسبي يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين في القوائم المالية، مما ينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات ودعم استقرار القطاع المالي الإسلامي؛
- يتضح من النتائج أن هناك حاجة ملحة لتطوير الأطر التنظيمية والقانونية في الجزائر لتتماشى مع خصوصية الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على رفع كفاءة العاملين في القطاع من الناحية المحاسبية والشرعية.

الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة تحديث وتطوير القوانين والأنظمة المحاسبية في الجزائر لتشمل معايير الإفصاح المحاسبي الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، بما يضمن توافقها مع متطلبات الشريعة الإسلامية ويعزز الشفافية؛
- تأسيس هيئة محاسبة ومراجعة متخصصة في المعايير المحاسبية الإسلامية لتكون المرجع الرسمي في وضع المعايير والإشراف على تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية مكثفة للمحاسبين والمراجعين والعاملين في القطاع المالي الإسلامي، تركز على الجوانب المحاسبية والشرعية للإفصاح المالي؛
- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على إنشاء هيئات شرعية متكاملة ذات صلاحيات واسعة تضمن التزام العمليات المالية بمبادئ الشريعة والإفصاح الشفاف عنها؛
- إطلاق حملات توعية داخل المؤسسات المالية وداخل المجتمع المالي بشكل عام لتسليط الضوء على أهمية الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز الثقة وجودة المعلومات المالية؛
- تصميم نماذج وتقارير إفصاح مالية متخصصة تركز على تفاصيل المعاملات الإسلامية، مثل العقود الشرعية والتمويل والالتزامات الزكوية، لتسهيل المراقبة وتحسين جودة المعلومات؛
- تطبيق آليات رقابية فعالة على الإفصاح المالي للمؤسسات الإسلامية، تتضمن تقييم مدى التزامها بالمعايير المحاسبية والشرعية، مع فرض عقوبات على المخالفين لضمان الجدية والشفافية؛

- سورة التوبة، الآية 122.

أولا. الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. باسل فهد عبد الحميد، **أثر طبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية في ضوء الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجسير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
3. براضية حكيم، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
4. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2018.
5. حسين حسن شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر، 2023.
6. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية) الإطار الفكري، التطبيقات العملية)** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009.
7. رضوان حلوى حنان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
8. صبايحي نوال، **أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، 2022.
9. فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
10. قحف منذر، **المعايير المحاسبية الإسلامية (التطبيق العملي)**، دمشق، سوريا، 2020.

11. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار ايتراك، القاهرة، مصر، 2005.
12. محمد عبد الحليم، **المحاسبة المالية في المؤسسات المالية الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2018.
13. محمودي محمد، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتاب، اليمن، 2018.
14. مطر محمد عطية، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

ثانيا. المجلات:

1. أبو زيد عبد الستار، دسوقي أشرف، التحديات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك الإسلامية: التجربة الماليزية نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد24، 2016.
2. أحمد الزعبي، **أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم اتخاذ القرار المالي**، مجلة المحاسبة المعاصرة، العدد 10، 2021.
3. أحمد السيد، **أثر المعايير الشرعية على جودة الإفصاح المحاسبي**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 15، السعودية، 2022.
4. أحمد قايد نورالدين، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.
5. أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن حسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015.
6. بلحياني خديجة، **أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوي جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة إضافات إقتصادية، العدد8، السودان، 2022.
7. بن زعيم محمد، تطور التمويل الإسلامي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة البحوث المصرفية والمالية، العدد15، 2021.

8. بن عيسى فوزي، التجربة الماليزية في تطوير صناعة التمويل الإسلامي: آليات ومقومات النجاح، مجلة المالية والاقتصاد، 2021، العدد6، الجزء2.

9. بوحنية قوي، ومحمد أسامة، التجربة الماليزية في تنظيم الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد25، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022.

10. جمال الصباغ، **أهمية الإفصاح المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم المحاسبية، العدد 8، 2021.

11. حسن علي، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية**، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد 13، 2022.

12. الحناشي محمد، دور البنك المركزي الماليزي في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد8، الجزء2، 2021.

13. زروقي سفيان، الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، العدد5، 2020.

14. زهير شوشان، **دور الخصائص النوعية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 7، 2022.

15. سامي الحداد، **تحليل الفروقات المالية وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة المحاسبة والتمويل، العدد 14، 2022.

16. سمير غلاب، **الامتثال للمعايير المحاسبية وأثره في جودة التقارير المالية**، مجلة العلوم المالية والمصرفية، العدد 18، 2021.

17. السنوسي عبد القادر، **تجربة ماليزيا في تطوير الصيرفة الإسلامية**: دروس مستفادة للدول النامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد58، 2020، الجزائر.

18. الشلبي عبد الرحمن، تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك الماليزية: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد12، 2019.

19. عبد الرحمن بن ناصر، **الشفافية في التقارير المالية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2021.

20. عبد الرحمن سامي، تطور صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2022.

21. عبد القادر بوهالي، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز اتخاذ القرار المالي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمحاسبية، العدد 10، 2021.

22. عبد الله العيساوي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين اتخاذ القرار المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 14، 2020.

23. عبد المالك زروقي، **أثر الإفصاح المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 9، 2022.

24. العلوان جعفر، **دور القطاع البنكي في تمكين المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية على بنوك المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية"**، معهد الإدارة العامة، العدد 6، ص2020.

25. عوض الله جعفر الحسين أبوبكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبة**، مجلة العلوم والثقافة، العدد 12، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2022.

26. شريقي عمر، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالي التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 05-06 2014.

27. عبد الباري مشعل، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، يومي 27-28 أفريل 2010.

28. قسايمة غازي، أبو سليم خليل، **أثر نظم الخبيرة والشبكات العصبية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد5، الأردن، 2021.

29. كريم زروقي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية**، مجلة المحاسب العربي، العدد 19، 2021.

30. محسن محمد، رشيد عابد، **مدى إدراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية "دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة أربيل"**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العدد6، العراق، 2021.

31. محمد الغول، **الإفصاح المحاسبي وأثره على تقييم الأداء المالي**، مجلة المحاسبة والمالية المعاصرة، العدد 15، 2022.

32. محمد رغدة، **دور الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة إلكترونياً في تطوير المراجعة**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد3، 2018، الأردن.

33. منصور شريف، **دور مراجع الحسابات في تعزيز جودة الإفصاح المالي**، مجلة البحوث المحاسبية والمالية، العدد 11، 2022.

34. وليد ناجي الجيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك،2007.

ثالثا. مذكرات التخرج:

1. عبد الله خالد، **الفروقات بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والإسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2021.

2. فتيحة بودرهم، **واقع تطبيق منهج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017

3. قزال إسماعيل، **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

4. مداح عبد الباسط، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضياف، المسلية، الجزائر، 2018.

5. مومني طارق، **أثر الإفصاح الإلكتروني على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2022.

6. ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

7. ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

8. نذير سمير، **الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر، 2014.

رابعا. المراجع الأجنبية:

1. Baydoun.N, & Willett.R, **Islamic Accounting** "**Theory and Practice**", Palgrave Macmillan,.2019
2. Dusuki. A, Bank Islam Malaysia Berhad and Islamic banking: Performance and prospects, International Journal of Islamic Financial Services, 1(2), 2008.
3. Haniffa Hudaib, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics,2007, 76(1).

الملحق 01: التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2019

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	95 745 974	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1 547 484	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	153 053 279	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2 185 142	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	261 635	234 347
9	أصول أخرى	2 208 277	1 904 003
10	حسابات التسوية	568 016	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	1 720 874	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع	0	0
13	أصول ثابتة	4 264 721	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	12 767	0
15	فارق الاقتناء	0	0
	مجموع الأصول	261 568 166	270 995 828

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	البنك المركزي	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	31 363	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	171 491 393	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	41 976 829	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2 701 235	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0
7	خصوم أخرى	12 553 823	13 684 771
8	حسابات التسوية	2 109 586	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	856 859	749 563
10	عانات،عتاد و اعانات أخرى ستثمارات	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	3 612 329	3 431 939
12	ديون مرتبطة	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال	0	0
15	الاحتياطات	3 968 943	2 157 459
16	فارق التقييم	0	0
17	فارق اعادة التقييم	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)	37 888	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)	6 333 245	5 166 572
	مجموع الخصوم	261 568 166	270 995 828

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
أ	التزامات ممنوحة	55 163 666	61 123 644
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية	0	0
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	48 811 368	54 990 118
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	231 254	234 207
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	6 121 045	5 899 318
5	التزامات أخرى ممنوحة	0	0
ب	التزامات مستلمة	23 902 201	19 270 858
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية	0	0
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	23 902 201	19 270 858
8	التزامات أخرى مستلمة	0	0

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	+ إيرادات الاستغلال	11 568 550	11 700 326
2	- تكاليف الاستغلال	2 922 865	3 287 708
3	+عمولات (إيرادات)	887 284	1 195 850
4	-عمولات (تكاليف)	379 770	355 156
5	+/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4 250 764	2 679 374
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	113 172	83 052
9	**الإيراد المصرفي الصافي**	**13 290 790**	**11 849 634**
10	- تكاليف استغلال عامة	3 516 547	3 270 618
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	267 542	268 528
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**	**9 506 701**	**8 310 487**
13	- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	1 226 792	1 412 541
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	334 441	383 217
15	**نتيجة الاستغلال**	**8 614 350**	**7 281 163**
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى	0	0
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)	0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)	0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**	**8 614 350**	**7 281 163**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	2 281 105	2 114 591
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**6 333 245**	**5 166 572**

الملحق 02: التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2020

ACTIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	107 252 180	95 745 974
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	1 026 987	1 547 484
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	146 901 271	153 053 279
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	2 106 291	2 185 142
8	Impôts différés - Actif	2.5	289 756	261 635
9	Autres actifs	2.6	2 068 875	2 208 277
10	Comptes de régularisation - Actif	2.7	10 474	568 016
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.8	1 744 009	1 720 874
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	7 359 213	4 264 721
14	Immobilisations incorporelles	2.10	20 391	12 767
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		268 779 449	261 568 166

PASSIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	53 323	31 363
3	Dettes envers la clientèle	2.12	181 808 097	171 491 393
4	Dettes représentées par un titre	2.13	38 925 921	41 976 829
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 875 390	2 701 235
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	12 096 549	12 553 823
8	Comptes de régularisation - Passif	2.16	2 666 530	2 109 586
9	Provisions pour risques et charges	2.17	923 935	856 859
10	Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 473 636	3 612 329
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	20 000 000	15 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	1 809 964	3 968 943
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)	2.22	23 779	37 888
19	Résultat de l'exercice (+)	2.23	4 227 654	6 333 245
	TOTAL DU PASSIF		268 779 449	261 568 166

HORS BILAN

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**57 044 726**	**55 163 666**
1	Engagements de financement en faveur des institutions Financières		0	0
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.1	50 205 099	48 811 368
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.2	277 156	231 254
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.3	6 562 471	6 121 045
5	Autres Engagements donnés		0	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**20 773 476**	**23 902 201**
6	Engagements de financements reçus institutions financières		0	0
7	Engagements de garantie reçus institutions financières	3.4	20 773 476	23 902 201
8	Autres Engagements reçus		0	0

COMPTE DE RESULTAT

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	+ Produits et assimilés	4.1	11 681 466	11 568 550
2	- Charges et assimilées	4.2	3 281 246	2 922 865
3	+ Commissions (produits)	4.3	745 515	887 284
4	- Commissions (charges)	4.4	352 036	379 770
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	2 207 114	4 250 764
8	- Charges des autres activités	4.6	142 424	113 172
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**10 858 389**	**13 290 790**
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	3 400 230	3 516 547
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.8	280 849	267 542
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**7 177 310**	**9 506 701**
13	- Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	2 037 725	1 226 792
14	+ Reprise provisions et aux pertes valeurs et récupérations sur créances amorties	4.10	527 330	334 441
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**5 666 915**	**8 614 350**
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0	0
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**		**5 666 915**	**8 614 350**
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 439 260	2 281 105
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.12	**4 227 654**	**6 333 245**

الملحق 03: التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2021

ACTIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2021	2020
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	132 848 962	107 252 180
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	725 373	1 026 987
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	139 499 026	146 901 271
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	1 347 704	2 106 291
8	Impôts différés - Actif	2.5	274 634	289 756
9	Autres actifs	2.6	2 484 487	2 068 875
10	Comptes de régularisation - Actif	2.7	61 130	10 474
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.8	1 747 756	1 744 009
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	8 677 566	7 359 213
14	Immobilisations incorporelles	2.10	15 789	20 391
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		287 682 429	268 779 449

PASSIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2021	2020
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	47 803	53 323
3	Dettes envers la clientèle	2.12	197 969 207	181 808 097
4	Dettes représentées par un titre	2.13	41 254 332	38 925 921
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 568 756	1 875 390
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	11 402 089	12 096 549
8	Comptes de régularisation - Passif	2.16	3 138 789	2 666 530
9	Provisions pour risques et charges	2.17	935 725	923 935
10	Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 229 788	3 473 636
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	20 000 000	20 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	2 963 084	1 809 964
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)	2.22	20 988	23 779
19	Résultat de l'exercice (+)	2.23	4 257 197	4 227 654
	TOTAL DU PASSIF		287 682 429	268 779 449

Badreddine BENFLICI

HORS BILAN

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2021	2020
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**55 088 892**	**57 044 726**
1	Engagements de financement en faveur des institutions Financières		0	0
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.1	47 813 164	50 205 099
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.2	269 899	277 156
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.3	7 005 830	6 562 471
5	Autres Engagements donnés		0	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**11 543 984**	**20 773 476**
6	Engagements de financements reçus institutions financières		0	0
7	Engagements de garantie reçus institutions financières	3.4	11 543 984	20 773 476
8	Autres Engagements reçus		0	0

COMPTE DE RESULTAT

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2021	2020
1	+ Produits et assimilés	4.1	10 035 286	11 681 466
2	- Charges et assimilées	4.2	3 007 145	3 281 246
3	+ Commissions (produits)	4.3	778 480	745 515
4	- Commissions (charges)	4.4	351 625	352 036
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	1 177 133	2 207 114
8	- Charges des autres activités	4.6	176 123	142 424
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**8 456 007**	**10 858 389**
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	3 518 303	3 400 230
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.8	281 771	280 849
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 655 934**	**7 177 310**
13	- Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	1 299 157	2 037 725
14	+ Reprise provisions et aux pertes valeurs et récupérations sur créances amorties	4.10	2 134 705	527 330
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**5 491 482**	**5 666 915**
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0	0
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**		**5 491 482**	**5 666 915**
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 234 284	1 439 260
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.12	**4 257 197**	**4 227 654**

Badreddine BENFLICI

الملحق 04: التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2022

ACTIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2022	2021
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	127 478 107	132 848 962
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	574 898	725 373
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	131 506 406	139 499 026
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	1 170 806	1 347 704
8	Impôts différés - Actif	2.5	358 261	274 634
9	Autres actifs	2.6	3 364 009	2 484 487
10	Comptes de régularisation - Actif	2.7	22 842	61 130
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.8	1 749 626	1 747 756
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	10 766 134	8 677 566
14	Immobilisations incorporelles	2.10	11 188	15 789
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		277 002 276	287 682 429

PASSIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2022	2021
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	58 184	47 803
3	Dettes envers la clientèle	2.12	180 922 659	197 969 207
4	Dettes représentées par un titre	2.13	45 212 364	41 254 332
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 670 209	1 568 756
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	12 236 987	11 402 089
8	Comptes de régularisation - Passif	2.16	3 602 294	3 138 789
9	Provisions pour risques et charges	2.17	1 035 887	935 725
10	Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	2 910 924	3 229 788
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	20 000 000	20 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	4 417 837	2 963 084
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)	2.22	18 105	20 988
19	Résultat de l'exercice (+)	2.23	4 022 156	4 257 197
	TOTAL DU PASSIF		277 002 276	287 682 429

HORS BILAN

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2022	2021
A	ENGAGEMENTS DONNES		41 431 936	55 088 892
1	Engagements de financement en faveur des institutions Financières		0	0
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.1	34 146 341	47 813 164
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.2	243 452	269 899
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.3	7 042 142	7 005 830
5	Autres Engagements donnés		0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS		6 680 646	11 543 984
6	Engagements de financements reçus institutions financières		0	0
7	Engagements de garantie reçus institutions financières	3.4	6 680 646	11 543 984
8	Autres Engagements reçus		0	0

COMPTE DE RESULTAT

Badreddine B... DGA Principal

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2022	2021
1	+ Produits et assimilés	4.1	9 724 448	10 035 286
2	- Charges et assimilées	4.2	3 079 023	3 007 145
3	+ Commissions (produits)	4.3	809 173	778 480
4	- Commissions (charges)	4.4	385 947	351 625
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	1 328 534	1 177 133
8	- Charges des autres activités	4.6	96 033	176 123
9	PRODUIT NET BANCAIRE		8 301 152	8 456 007
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	3 601 604	3 518 303
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.8	292 592	281 771
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		4 406 956	4 655 934
13	- Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	2 019 312	1 299 157
14	+ Reprise provisions et aux pertes valeurs et récupérations sur créances amorties	4.10	2 757 089	2 134 705
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		5 144 733	5 491 482
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0	0
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19	RESULTAT AVANT IMPOT		5 144 733	5 491 482
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 122 577	1 234 284
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 022 156	4 257 197

الملحق 05: التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

الوحدة: ألاف دج

البنود	2020	2019	نسبة التغير
الفائض على ضريبة أرباح الشركات	155 872	-	NA
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على اقتناء الاستثمارات	29 864	26 559	%12
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على اقتناء السلع	13 582	14 409	%5-
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على فواتير غير مستلمة	2 964	-	NA
المجموع	**202 282**	**40 968**	**%394**

الملحق 06: التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2021

الأصول	الإيضاح	2021	2020
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	75 916 435	53 600 804
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	632 808	259 466
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	153 615 910	101 771 998
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	47 727	202 282
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	52 851	92 713
9 أصول أخرى	6.2	42 342	19 932
10 حسابات التسوية	7.2	474 476	533 823
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 420 913	1 069 994
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 320 892	4 787 914
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	267 996	274 850
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**237 804 350**	**162 625 776**

الخصوم	الإيضاح	2021	2020
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	45 943	69 462
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	150 762 167	110 488 355
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	47 661 066	22 759 613
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	412 369	191 328
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 120 053	5 645 762
8 حسابات التسوية	17.2	4 107 894	2 733 972
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	444 888	317 626
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 986 519	1 519 418
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	3 874 230	1 331 052
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		3 389 221	3 069 188
19مكرر تسبيق على الأرباح			-500 000
مجموع الخصوم		**237 804 350**	**162 625 776**

الوحدة: الاف دج

البنود	2021	2020	نسبة التغير
الفائض على ضريبة أرباح الشركات	-	155 872	NA
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على اقتناء الاستثمارات	8 166	29 864	%73-
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على اقتناء السلع	35 553	13 582	%162
رسم على القيمة المضافة قابل للخصم على فواتير غير مستلمة	4 008	2 964	%35
المجموع	**47 727**	**202 282**	**%76-**

الملحق 07: التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2022

الأصول	الإيضاح	2022	2021
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	74 638 050	75 916 435
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	3 911 553	632 808
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	174 534 597	153 615 910
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	40 043	47 727
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	42 405	52 851
9 أصول أخرى	6.2	487 121	42 342
10 حسابات التسوية	7.2	881 205	474 476
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 373 178	1 420 913
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 552 310	5 320 892
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	220 876	267 996
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**261 693 338**	**237 804 350**

الخصوم	الإيضاح	2022	2021
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	74 504	45 943
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	154 117 422	150 762 167
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	62 585 556	47 661 066
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	766 590	412 369
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	9 534 940	5 120 053
8 حسابات التسوية	17.2	4 650 378	4 107 894
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	514 730	444 888
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	2 136 675	1 986 519
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	20 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	2 920 035	3 874 230
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		4 392 508	3 389 221
مجموع الخصوم		**261 693 338**	**237 804 350**

الوحدة: ألاف دج

البنود	2022	2021	نسبة التغير
رسم على القيمة المضافة على اقتناء السلع والخدمات	22 806	35 553	%36-
رسم على القيمة المضافة على اقتناء الاستثمارات	12 236	8 166	%50
رسم على القيمة المضافة على فواتير غير مستلمة	5 001	4 008	%25
المجموع	**40 043**	**47 727**	**%16-**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الإسلامية في جودة القوائم المالية، مع التركيز على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المؤسسات المالية، خاصة في البنوك الإسلامية الجزائرية، وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى التزام هذه المؤسسات بمعايير الإفصاح المحاسبي الإسلامي، واستعراض تجربة ماليزيا الناجحة في تطبيق هذه المعايير، ودراسة إمكانية تكييفها مع الواقع الاقتصادي والثقافي للجزائر، فمن خلال مراجعة الأدبيات وتحليل بيانات ميدانية تبين أن الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الإسلامية لا يقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل يشمل أبعاداً شرعية وأخلاقية تعزز من مصداقية وشفافية القوائم المالية، كما أظهرت الدراسة أن التحديات الأساسية التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر تتمثل في غياب إطار محاسبي متكامل ومتوافق مع الشريعة، إضافة إلى ضعف الالتزام بالإفصاح التفصيلي وتقارير الهيئات الشرعية.

وتؤكد النتائج أن تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الإسلامي يسهم بشكل فعال في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة وتحسين جودة المعلومات المالية، مما يدعم اتخاذ قرارات مالية سليمة ويعزز استقرار السوق المالي. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، رفع مستوى التأهيل المهني للعاملين، وإنشاء هيئات محاسبية شرعية وطنية، إلى جانب تعزيز الرقابة والمساءلة لضمان شفافية وموثوقية التقارير المالية في البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي – جودة القوائم المالية – معايير المحاسبة الإسلامية.

Abstract:

This study examines the role of accounting disclosure in accordance with Islamic accounting standards on the quality of financial statements, focusing on the application of Islamic accounting standards in financial institutions, particularly in Algerian Islamic banks. The study aims to analyze the extent to which these institutions adhere to Islamic accounting disclosure standards, review Malaysia's successful experience in implementing these standards, and examine the possibility of adapting them to the economic and cultural reality of Algeria. Through a review of the literature and an analysis of field data, it was found that accounting disclosure in accordance with Islamic standards is not limited to financial

aspects only, but also includes Shari'a and ethical dimensions that enhance the credibility and transparency of financial statements. The study also revealed that the primary challenges facing Islamic banks in Algeria are the absence of an integrated, Shari'a-compliant accounting framework, in addition to weak adherence to detailed disclosure and Shari'a board reports.

The results confirm that the implementation of Islamic accounting disclosure standards effectively contributes to enhancing investor and stakeholder confidence and improving the quality of financial information, which supports sound financial decision-making and enhances financial market stability. The study recommends developing legislative and regulatory frameworks, raising the level of professional qualifications of employees, establishing national Sharia accounting bodies, and strengthening oversight and accountability to ensure the transparency and reliability of financial reporting in Islamic banks.

Keywords: Accounting Disclosure - Financial Statement Quality - Islamic Accounting Standards.